Distr.
GENERAL

TD/B/40(1)/14(Vol.I)
18 October 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية
عن أعمال الجزء الاول من دورته الاربعين

المعقود في قصر الامم ، جنيف ، في الفترة
من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣

المجلد الاول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للامم المتحدة

(A) ٥٤٣٠ح GE.93-54041

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٦
أولا -	الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله	٧
	ألف - الاستنتاجات التي اعتمدها المجلس	٧
	الاستنتاجات ٤٠٥ (د - ٤٠): الترابط العالمي	٧
	الاستنتاجات ٤٠٦ (د - ٤٠): قضايا الديون	٩
	الاستنتاجات ٤٠٧ (د - ٤٠): التنمية المستدامة	١١
	الاستنتاجات ٤٠٨ (د - ٤٠): الاحوال الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي	١٥
	باء - اجراءات أخرى	١٧
	التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي (البند ٦ من جدول الاعمال)	١٧
	بيان أدلى به الرئيس	١٧
	الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية (البند ٧ من جدول الاعمال).	١٨
	تقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني (البند ٨ من جدول الاعمال)	١٩
	مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية: (البند ٩ من جدول الاعمال)	١٩
	(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي	١٩
	(ب) الآليات المستندة الى قوى السوق لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية	١٩
ثانيا -	بيانات بمواقف	١٩
	ألف - بيان من اسرائيل فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الاعمال الخاص بتقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني	١٩
	باء - بيان من الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٩(أ) من جدول الاعمال)	٣٠

المحتويات(تابع)

الفصل		الصفحة
ثالثا -	المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها	٣١
	ألف - افتتاح الدورة	٣١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	٣١
	جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	٣٢
	دال - إنشاء هيئات الدورة	٣٢
	هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال)	٣٣
	واو - جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال)	٣٤
	زاي - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (البند ١(هـ) من جدول الأعمال)	٣٥
	حاء - اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح (البند ١١(هـ) من جدول الأعمال)	٣٥
	طاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١(و) من جدول الأعمال)	٣٥
	ياء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١(ز) من جدول الأعمال)	٣٥
	كاف - الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤ (البند ١١(ح) من جدول الأعمال)	٣٧
	لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١(ط) من جدول الأعمال)	٣٨
	ميم - الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ١١(ي) من جدول الأعمال)	٣٩
	نون - اعتماد تقرير المجلس (البند ١٣(ي) من جدول الأعمال)	٣٠

المحتويات(تابع)

المرفقات

المرفق		الصفحة
الاول -	جدول أعمال الجزء الاول من الدورة الاربعين لمجلس التجارة والتنمية	٣٢
الثاني -	جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين للمجلس	٣٤
الثالث -	الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس	٣٦
الرابع -	المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية بشأن البند ٨ من جدول الاعمال المتعلق بتقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني	٣٧
الخامس -	العضوية والحضور	٥٤

مقدمة

عقد الجزء الاول من الدورة الاربعين لمجلس التجارة والتنمية في قصر الامم ، بجنيف ، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . وخلال ذلك الجزء من الدورة عقد المجلس ست جلسات عامة ـ الجلسات ٨٢٧ الى ٨٣٢ .

وهذا التقرير المقدّم الى الجمعية العامة للامم المتحدة قد أعده المقرر تحت سلطة رئيس المجلس ، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د ـ ٣٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . ويسجّل التقرير ، على النحو المناسب ، الاجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولا) ، وبيانات المواقف المدلى بها فيما يتعلق بالاجراءات المحددة التي اتخذها المجلس (الفرع ثانيا) ، والمسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية (الفرع ثالثا) .

وفيما يتعلق بالاجراءات المتخذة المتناولة في الفرع "أولا" ، يسترعى الانتباه الى الفقرة ٥٦ من التزام كرتاخينا ، ونصها كما يلي:

"وليس من الضروري أن تتخذ نتائج العمليات التداولية في مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية شكل قرارات ، بل ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالشكل المتمثل في الاستنتاجات المتفق عليها أو التقييمات أو الموجزات التي يضعها الاشخاص الذين يتولون الرئاسة ، ولا سيما عندما تكون القضايا جديدة أو صعبة ، تتطلب مزيدا من الاستكشاف والتوصل الى تصورات مشتركة" .

وإن المجلد الثاني من تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الاربعين ـ الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة (TD/B/40(1)/14(Vol.II) (المجلد الثاني) ـ سيعكس جميع البيانات المدلى بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الاعمال .

أولا - الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله(١)

ألف - الاستنتاجات التي اعتمدها المجلس

البند ٣ - الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط العالمي: ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي

الاستنتاجات ٤٠٥ (د - ٤٠): الترابط العالمي

١ - ركزت مناقشات مجلس التجارة والتنمية هذا العام بشأن الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط ، والتي يجريها المجلس سنويا وفقا للفقرة ٦٦ من التزام كرتاخينا ، على "ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي" . وكالمعتاد ، كان أساس المناقشة هو تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ ، فضلا عن المناقشات غير الرسمية مع عدد من الخبراء الذين دعاهم الامين العام للأونكتاد لهذا الغرض .

٢ - واتسمت المناقشة هذا العام بالتركيز الموضوعي على المساهمات المقدمة من وفود كثيرة من جميع المناطق . وساد شعور جماعي بأن زخم المناقشة ، بما في ذلك إيلاء اهتمام أكبر على نحو متزايد للخبرات السابقة والحالية في مختلف أنحاء العالم ، جاء متسقا تماما مع "التزام كرتاخينا" . وكان هناك اتفاق مماثل على أن تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ جاء على مستوى مهني عال للغاية وانه ألقى ضوءا جديدا على قضايا ذات أهمية سياسية وانه حقق ذلك بطريقة مباشرة وناقدة . كما أشيد بالامين العام للأونكتاد لنوعية الخبراء الذين دعاهم .

٣ - وقد ساد توافق واسع في الرأي بأن الانتكاس المستمر في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة يشير قلقا كبيرا لكل مجموعات البلدان . ولاحظت وفود كثيرة أن النمو البطيء لا يضيف فحسب إلى البطالة في البلدان المتقدمة ، التي وصلت إلى مستويات لا يمكن احتمالها ، بل إنها تؤدي أيضا إلى تفاقم الضغوط الحمائية والحد من الطلب على وارداتها من بلدان أخرى ولا سيما من البلدان النامية ، وبالتالي ممارسة ضغط تنزيلي على أسعار هذه الواردات . ولوحظ على نطاق واسع أن معدلات التبادل التجاري للبلدان

---

(١) للاطلاع على الاجراءات التي اتخذها المجلس بشأن المسائل التنظيمية والمؤسسية ، انظر الفرع "ثالثا" أدناه .

النامية لكل من صادراتها من السلع الاساسية والمصنّعة تدهورت بشكل مستمر ، مع ما أحدثه ذلك من آثار ضارة على أدائها وتوقعاتها الانمائية . وأعرب عن قلق كبير ازاءأثر ضعف أسعار السلع الأساسية على الاقتصادات التي تعتمد على هذه السلع ، بما فيها اقتصادات أقل البلدان نموا .

٤ - واعتُرف بأنه في حين أن السياسات الاقتصادية الكلية المحفّزة يمكنها أن تتغلب على الانتكاس ، إلا أن حكومات كثيرة تواجه مأزقا: فالسياسات المالية التي تولد الطلب والعمالة ستزيد من العجوزات والديون الحكومية ، في حين أن التقشف المالي التقليدي الطابع سيؤدي إلى تفاقم البطالة . وتحدث عدد من الوفود تأييدا للنهج المعروض في تقرير التجارة والتنمية لحل هذا المأزق ، أي تخفيف القيود على الأوضاع النقدية والمالية لدعم النشاط ، مقرونا بالخصخصة وفرض ضريبة على رأس المال لمرة واحدة من أجل تقليل المديونية العامة . ومع ذلك انتقد آخرون هذا النهج واقترح البعض الاخذ بنُهُج أخرى موجهة إلى السوق و/أو زيادة الانفاق على الهياكل الاساسية .

٥ - وفي تناول حجم وطابع ديناميات النمو في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الوسطى الشرقية ، لاحظت وفود كثيرة التنوع الواسع في الخبرات . فقد حدث أداء ممتاز في بعض البلدان وحدث تقدم مشجع في بلدان أخرى ، لكن النمو كان بالغ السوء في بلدان أخرى كثيرة . وقد أجرت بلدان عديدة في جميع القارات تحولات رئيسية في السياسة العامة في اتجاه اقتصاد السوق ، لكن بدرجات مختلفة من النجاح في تحسين الأداء والتوقعات . وساد شعور واسع بأن الدروس المستفادة من التجربة معقدة وأنه من المهم أن تكون الحكومات أكثر عملية وأن تتلافى تكرار أخطاء الماضي التي ارتكبتها هي أو غيرها ، مع البناء على وصفات النجاح الجديدة والتماسها . ولوحظ أن تدخل الحكومات قد يكون مفيدا في حالات معينة ، وإن كان هذا التدخل عرضة أيضا لاساءة التطبيق ؛ ولاحظ بعض المتحدثين أن النُّهج الموجهة إلى السوق في حالات كثيرة أفضت إلى معدلات نمو أعلى . وساد شعور بأن ثمة حاجة إلى ابقاء دور الاسواق ودور الدولة قيد الاستعراض المستمر من جانب حكومات البلدان المعنية لكي تحدد بنفسها وتحقق المزيج الانسب لأوضاعها الخاصة بها .

٦ - وكان هناك اتفاق واسع على أنه يمكن اجراء تحسين كبير على الاطار المفاهيمي لسياسات التكيف الهيكلي وتصميمها وتنفيذها ، ولا سيما في أفريقيا . وفي هذا السياق استرعي الانتباه إلى الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للاستثمار العام والاصلاح الضريبي والمؤسسات العامة ، وتوسيع الصادرات ، والادارة العامة .

٧ - واعتُرف بأن البيئة المالية والتجارية العالمية لها أهميتها للنمو في كل أجزاء الاقتصاد العالمي ، وخاصة البلدان النامية . ودعت وفود كثيرة إلى تحسين

تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في ضوء الترابط المتنامي . واتُّفق على أن النمو الذي حدث في مناطق نامية معينة كان مصدر قوة للاقتصاد العالمي في وقت اتسم بضعف عام ، وأن تحقيق نمو أسرع في البلدان النامية سيفيد الجميع .

٨ - واستُرعي الانتباه إلى الحاجة إلى توفير مستويات كافية ومستقرة من التمويل ، من مصادر عامة وخاصة على السواء ، لدعم السياسات المحلية الموجهة إلى النمو . ودعت وفود كثيرة إلى الأخذ بطرائق متعددة الأطراف للمساعدة على تحسين فهم المصارف التجارية للملاءة المالية للبلدان النامية . واسترعت هذه الوفود الانتباه إلى الطبيعة المتكاملة بصورة متزايدة للأسواق المالية ، فدعت إلى وضع مبادئ توجيهية مقبولة عالميا للاجراءات الاشرافية والتنظيمية ، كما دعت إلى إعادة تغذية موارد المؤسسات المالية الدولية .

٩ - وأكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى تحقيق نمو قوي في الأسواق الخارجية وتحسين فرص الوصول إليها . وأكدت وفود كثيرة على رأي مفاده أن معظم البلدان المتقدمة قد فشلت في تحسين فرص الوصول إلى أسواقها ، وأن هذا يشكل خطرا على جهود بلدان أخرى للتعجيل بالتنمية عن طريق فتح أبواب اقتصاداتها والاندماج في الاقتصاد العالمي . وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى آلية "انذار مبكر" للتصدي للقضايا الرئيسية الناشئة . كما تم التأكيد على الحاجة إلى التقيد بالمبادئ والقواعد المنظمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف . وُوجد توافق في الآراء على أنه من البالغ الأهمية التوصل إلى نتيجة شاملة ومتوازنة لجولة أوروغواي في وقت مبكر ، تأخذ في اعتبارها جميع القضايا التي تهم البلدان النامية وتنميتها .

الجلسة العامة ٨٣٢
المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

البند ٣ - قضايا الديون في سياق انمائي ، بما في ذلك تطور عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة

الاستنتاجات ٤٠٦ (د - ٤٠): قضايا الديون

١ - بحث مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الأول من دورته الأربعين ، قضايا الديون في سياق إنمائي ، بما في ذلك تطوير عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة . وكان أمام المجلس تحليل أعدته الأمانة بشأن هذا البند على النحو الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ ، الجزء الثالث . كما استفاد المجلس من

تبادل للآراء مع فريق خبراء من البلدان الدائنة والمدينة على السواء . وظهر من خلال النقاش تقارب عام في الآراء بشأن القضايا التالية:

(أ) أحرز عدد من البلدان ، وبخاصة في أمريكا اللاتينية ، تقدما كبيرا في اتجاه حل صعوبات مديونيتها ، وذلك نتيجة لما بذلته من جهود تكيف قوية ووجود استراتيجية دولية داعمة في مجال الديون .

(ب) إلا أن بلدانا عديدة لا تزال بعيدة عن التغلب على صعوبات مديونيتها . وهذه البلدان هي بصفة رئيسية بلدان فقيرة ويقع معظمها في أفريقيا جنوبي الصحراء ، وان كان كثير من البلدان المتوسطة الدخل لا يزال يعاني من مشاكل الديون . وهناك بالاضافة إلى ذلك بلدان عديدة مثقلة بأعباء خدمة الديون دأبت على الوفاء بالتزاماتها ، ولكن بصعوبة .

(ج) قوبلت بالترحاب التحسينات التي حدثت مؤخرا في الاستراتيجية الدولية للديون . وهناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة من جانب المدينين المتعثرين ومن جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل لباقي مشاكل الديون . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا . وأشير الى الدور الذي تستطيع زيادة التدفقات المالية الخارجية ، ولا سيما التدفقات غير المنشئة للديون ، أن تؤديه في المساعدة على توقي مصاعب الديون والتغلب عليها .

(د) تحسنت مؤخرا ممارسات نادي باريس ، لا سيما باعتماد شروط تساهلية مُعززة لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية . وأحاط المجلس علما بأن نادي باريس يواصل استعراض حالة ديون أفقر البلدان . وفيما يتعلق بالديون المستحقة للمصارف التجارية ، أحدثت الاتفاقات التي تمت في إطار خطة "برادي" خفضا هاما في ديون المصارف التجارية ، وأسهمت في تحسين الجدارة الائتمانية نتيجة للاصلاحات الاقتصادية الداخلية . ولا يزال عدد من البلدان يتفاوض على صفقات برادي . وثمة دعم دولي متوقع من أجل تسهيل هذه الصفقات .

(هـ) جرى التشديد على ما للمؤسسات المالية الدولية من دور حاسم في دعم البلدان النامية . إلا أن عدة بلدان ، معظمها فقير ، عليها متأخرات لتلك المؤسسات . وقوبل بالترحاب التقدم المحرز مؤخرا في تناول هذه المشكلة . وتعترف الاليات التي أُنشئت لمعالجة هذه المشكلة ، على أساس كل حالة على حدة ، بالمبدأ القائل بأنه ينبغي عدم المساس بمركز الدائن المفضل للمؤسسات المالية الدولية ، وهو مبدأ يؤيده المجلس كل التأييد .

(و) يعاني عدد من البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال مصاعب جسيمة في مجال خدمة الديون . وقد اعتمد نادي باريس نهجا مرنا ومبتكرا لمعالجة هذه المشاكل .

٣ - وفي سياق مناقشة عناصر محددة من استراتيجية الديون ، برز عدد من القضايا التي تتطلب المزيد من النظر . وفيما يتعلق بالديون الثنائية الرسمية ، أشار عدة

متحدثين الى الدور الذي تستطيع أن تؤديه شروط ترينيداد المقترحة في المساعدة على التغلب على مشاكل الديون وحثوا على التبكير باعتمادها من نادي باريس . بل ارتأى آخرون أنه ينبغي منح تخفيض ديون أكبر حتى من ذلك . ومن الناحية الاخرى ، جرى الاعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي بحث آثار شروط تورنتو المُعززة قبل النظر في أية تدابير جديدة .

٣ - وطالب عدد من المتحدثين باستعراض معايير الاهلية بالنسبة لخفض الديون كيما تشمل جميع البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون . كما جرى لفت الانتباه إلى الاحتياجات العاجلة لدى بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط إلى خفض الديون .

٤ - وفي مجال الديون المتعددة الاطراف ، شدد عدة متحدثين على أن إحداث زيادة كبيرة في صافي التحويلات من المؤسسات المالية الدولية أمر له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ، ومن شأنه أن يساعدها في تفادي نشوء متأخرات . وطالبوا أيضا بإجراء اعادة تغذية كافية لموارد الشبابيك الميسرة في هذه المؤسسات . وأشار آخرون إلى ضرورة التوصل قبل نهاية ١٩٩٣ إلى اتفاق بشأن مرفق تكيف هيكلي معزز جديد ، لا يقل فيه العنصر التساهلي عنه في المخطط الحالي . وحث عدد من المتحدثين على بحث امكانية تحسين أحكام وشروط الاليات الحالية لمعالجة المتأخرات . واقترح بعض المتحدثين أيضا إيلاء النظر إلى استخدام حقوق السحب الخاصة كوسيلة لتخفيض الديون المتعددة الاطراف .

٥ - وفيما يتعلق بديون المصارف التجارية ، حث عدد من المتحدثين حكومات البلدان الدائنة على اتخاذ التدابير الملائمة التي تضمن لصفقات برادي الجاري التفاوض عليها احداث تخفيض هام في مجموع الديون الخارجية للبلدان المعنية . وأكد آخرون على الطابع الطوعي لهذه العمليات .

الجلسة العامة ٨٣٢
المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣

البند ٤ - اسهام الاونكتاد ، في حدود ولايته ، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة

الاستنتاجات ٤٠٧ (د - ٤٠): التنمية المستدامة

١ - وفقا للمقرر ٤٠٢(د-٣٩) الصادر عن الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، أجرى المجلس تبادلا لوجهات النظر حول أوجه الترابط بين

التجارة والسياسات البيئية . ومما ساعد في مناقشات المجلس وأثراها الوثائق الممتازة التي أعدتها أمانة الاونكتاد ومساهمات فريق من الخبراء جيء بهم من عدة مناطق .

٢ - وخلص المجلس إلى أن تقاربا واسعا في الآراء قد ظهر بشأن العناصر التالية:

(أ) تشير أوجه الترابط المعقدة بين التجارة والبيئة تحديات ذات شأن أمام السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة ، وقد برز مؤخرا وعي متزايد بأهمية أوجه الترابط هذه . وعلى المجتمع الدولي أن يجدّ من أجل تحقيق أوسع تنسيق دولي ممكن للسياسات البيئية والتجارية عن طريق التعاون الحكومي الدولي . وينبغي أن يكفل هذا التعاون الشفافية والتناسق في وضع سياسات بيئية وتجارية متبادلة الدعم .

(ب) إن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وآمن وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويتفق مع أهداف التنمية المستدامة ويفضي إلى التوزيع الأمثل للانتاج العالمي وفقا للميزة المقارنة إنما يعود بالنفع على جميع الشركاء التجاريين . وبالاضافة إلى ذلك ، يكون لتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية ، بترافق مع وضع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة ، تأثير بيئي ايجابي ويسهم بالتالي اسهاما هاما في طريق تحقيق التنمية المستدامة .

(ج) وينطوي اختتام جولة أوروغواي بنجاح على امكانية أن يسهم ، من خلال تحرير التجارة ووضع قواعد وضوابط متعددة الأطراف واضحة وفعالة ، في قيام توزيع أكثر كفاءة للموارد الوطنية بما يشجع النمو الاقتصادي السليم ويخلق المزيد من الموارد لتحسين المعايير البيئية الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من النفايات والتلوث .

(د) ينبغي حل المشاكل البيئية قدر المستطاع من خلال سياسات ملائمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة وليس من خلال فرض قيود على التجارة . وبهذا الخصوص تم التأكيد على أهمية أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة ، وبشكل خاص في البلدان الصناعية ، كما تم التأكيد على الصلة بين الفقر وتردي البيئة وبين تردي البيئة والوصول إلى التكنولوجيات الأقل تلويثا . وينبغي تشجيع جهود فرادى البلدان الرامية إلى تشجيع إضفاء الطابع الداخلي على العوامل الدخيلة ومدّ هذه البلدان بدعم دولي واسع النطاق . غير أن قدرة البلدان النامية على فعل ذلك سوف تتأثر بشدة بالشروط التي ستستطيع بموجبها تصدير منتجاتها .

(هـ) ينبغي أن تسعى البلدان إلى تفادي استخدام القيود التجارية أو أوجه تحريف مجرى المبادلات التجارية كوسيلة للتعويض عن الفوارق في التكلفة الناشئة عن الاختلافات في المعايير والأنظمة البيئية ، بما أن تطبيقها يمكن أن يؤدي إلى تحريف مجرى المبادلات التجارية فيزيد من النزعات الحمائية .

(و) أما فيما يتعلق بمعايير المنتجات فلا بد من اقامة توازن بين مزايا التنسيق ، من وجهة نظر التجارة والشفافية ، ومزايا اباحة الاختلافات في المعايير الوطنية ، من وجهة نظر التنمية المستدامة . وفيما يتصل بعمليات التجهيز ، يمكن أن يعود وجود معايير تجهيز صارمة بمنافع ايجابية على التنمية المستدامة عن طريق ازالة بعض التكاليف الخفية في الممارسات البيئية غير السليمة . ولن يحتاج الأمر إلى تنسيق معايير التجهيز حيثما لا تكون لعمليات التجهيز المعنية أية آثار بيئية عابرة للحدود أو عالمية النطاق .

(ز) حيثما يكون التنسيق ملائما ، يمكن أن تقوم هيئات توحيد المقاييس ، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ، باتاحة محافل مفيدة في مجالات اختصاصها (مثل وضع البطاقات الايكولوجية ، وتحليل دورة الحياة ، وإدارة البيئة) . وحيثما لا يكون التنسيق مناسبا يمكن التفكير في الاعتراف المتبادل بالمعايير و/أو تطوير معايير قابلة للمقارنة .

٣ - ووافق المجلس على أن العناصر المحددة التالية لها صلة خاصة بقيام الأونكتاد بمزيد من العمل :

(أ) يكمن الدور الخاص للأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها ، والعمل المفاهيمي ، وبناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والسياسات التجارية ، ونشر المعلومات لدى واضعي السياسات ، وتشجيع عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة في شأنها . وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية وظروفها الخاصة ، بما في ذلك أقلها نموا . وينبغي أيضا إيلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية .

(ب) ولقد بدأت تفضيلات المستهلكين في بلدان عديدة تتجه نحو المنتجات "غير الضارة بالبيئة" . ويحتاج الأمر إلى إجراء دراسات لتقييم التكاليف الاقتصادية المتصلة بتخفيض الآثار البيئية السلبية لعمليات الانتاج والاستهلاك من جهة ، وفرص السوق المتاحة للمصدرين والتي قد تتدفق من الطلب على مثل هذه المنتجات "غير الضارة بالبيئة" ، من جهة أخرى . وسوف يبدأ الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية هذا العمل في دورته الثانية الوشيكة .

(ج) ويحتاج الأمر إلى ايلاء مزيد العناية في الأونكتاد لأدوات السياسات العامة التي تحركها دوافع بيئية ولها تأثير على التجارة ، كتلك المتعلقة بالتغليف ، ووضع البطاقات ، وإعادة التدوير . وينبغي النظر بأكبر قدر مستطاع وفي أبكر مراحل التنمية الممكنة في تأثير هذه الأدوات على الشركاء التجاريين ، وخاصة على المصدرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ؛ وتعد الشفافية عنصرا رئيسيا بهذا الخصوص .

(د) ويجب أن تراعي برامج وضع البطاقات الايكولوجية ، قدر المستطاع ، مصالح البلدان المنتجة في مجال التجارة والتنمية المستدامة ، وبشكل خاص مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية . ويحتاج الامر إلى تعاون دولي بشأن هذه البرامج والى المزيد من دراستها .

(هـ) كما يحتاج الامر إلى دراسة آثار المبادئ التوجيهية الاجرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحقيق تكامل السياسات التجارية والبيئية وبرنامج عملها المقبل . وينبغي مواصلة تطوير التفاعل بين الاونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، هي والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية الاخرى العاملة في مجال التجارة والتنمية ، مثل مجموعة الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) .

(و) والمساعدة الانمائية ، وخاصة منها المساعدة التقنية ، حيوية لخلق القدرة الكافية لمعالجة مجموعة المشاكل الهامة والمتزايدة في ميدان التجارة والتنمية . وقد تبين أن أنشطة أمانة الاونكتاد في مجال المساعدة التقنية مفيدة بدرجة عالية للحكومات بهذا الخصوص ، فلا بد إذا من مواصلتها . ولذلك فإن البلدان المانحة ، والبلدان الاخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، والوكالات المتعددة الاطراف ذات الصلة ، مدعوة الى أن تزيد بشكل ملحوظ الاموال المتاحة للمساعدة التقنية في ميدان التجارة والبيئة ، وخاصة لصالح أقل البلدان نموا .

(ز) وعلى البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تبذل المزيد من الجهود للرد بسرعة وبصورة كاملة على استبيان أمانة الاونكتاد بشأن التدابير البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على التجارة .

٤ - ويوصي المجلس بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الاربعين في موضوع: "ما لإضفاء الطابع الداخلي على التكاليف الخارجية من تأثير على التنمية المستدامة" ؛

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الحادية والاربعين ، ودون الاخلال بالمقررات اللاحقة المتخذة في سياق عملية استعراض وتقييم برامج عمل الاجهزة الحكومية الدولية التي ستتم في عام ١٩٩٤ ، في موضوع: "تأثير السياسات ذات الصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة وعلى الوصول إلى الاسواق" .

الجلسة العامة ٨٣٢
المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣

البند ٥ ـ متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي

الاستنتاجات ٤٠٨ (د ـ ٤٠): الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي

١ ـ عملا بالتزام كرتاخينا ، وخاصة الفقرتان ٦٣(٣) و١٤٦ ، اضطلع المجلس باستعراض موضوعي لتطور وآثار الاتفاقات الناشئة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي ، واستندت المناقشات الى تقرير الأمانة ذي الصلة والى بيانات أدلى بها في جلسة غير رسمية فريق خبراء رفيع المستوى .

٢ ـ وخلص الرئيس الى أن تقاربا عاما في الآراء قد تكوَّن بشأن القضايا التالية:

(أ) مع تزايد صيرورة الديناميات الاقليمية ظاهرة عالمية ، واتساع نطاق التجمعات الاقليمية جغرافيا وموضوعيا ، فإن من المحتمل أن تكون لملامحها الجديدة آثار هامة بالنسبة لكل من البلدان المشتركة والبلدان الثالثة ، وأيضا بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف . وفي نفس الوقت ، فقد أحرز التكامل غير الرسمي ، ورائده التجارة والاستثمار ، تقدما كبيرا أيضا .

(ب) إن تعزيز التكامل الاقتصادي والنمو العالمي في التجارة قد حدث على التوازي ، كما حدث في جانب منه بالتفاعل . وبغية الحفاظ على الجوانب الايجابية لترتيبات التكامل وضمان شيوع آثارها الخاصة بالنمو الدينامي ، ينبغي للدول الأعضاء والتجمعات أن تسعى الى أن تكون خارجية التوجه وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف . وينبغي لتجمعات التكامل ، عند وضع سياساتها ، ملاحظة الضوابط والقواعد المتعددة الأطراف ، وضمان شفافية قواعدها وأنظمتها ومعاييرها ، ومراعاة آثار ذلك على البلدان الثالثة .

(ج) بغية تحييد المخاطر المحتملة المتعلقة بتحويل التجارة والاستثمار ، ينبغي أن يفضي تكثيف مخططات التكامل أو توسيعها الى مزيد من تحرير التجارة المتعددة الأطراف ومن التكامل العالمي . ومن شأن بلوغ نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي التخفيف من بعض دوافع القلق لدى البلدان الثالثة حول مخططات التكامل .

(د) ينبغي لتجمعات التكامل أن تتحمل مسؤولية خاصة فيما يخص آثارها على الشركاء التجاريين الأضعف ، وبخاصة البلدان النامية . وينبغي للبلدان الداخلة في تجمعات تكامل أن تقدم التعاون التقني في مجال تحديد فرص جديدة للتفاعل الاقتصادي مع البلدان النامية ، وتعريفها بالقواعد والأنظمة والمعايير . وينبغي لها تشجيع التعاون الاستثماري وإنشاء مشاريع مشتركة بين الشركات في مناطقها والشركات في

البلدان النامية ، واتخاذ أي تدبير آخر يمكن أن يساعد البلدان الثالثة على توسيع تعاونها التجاري والاقتصادي مع التجمعات . وفي سياق انضمام دول أعضاء جديدة الى التجمعات ينبغي ، قدر الممكن ، تجنب الآثار الضارة التي تلحق بفرص وصول البلدان النامية الى الأسواق على نحو مقرر .

(هـ) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تتعاون ، عند الطلب ، في هذا التعاون التقني . فينبغي لها مواصلة تقديم المشورة التقنية والتحليل التقني ، وبرامج التدريب والحلقات الدراسية بشأن التكامل الاقليمي ، الى البلدان المشتركة والبلدان الثالثة ، بغية تيسير المعلومات والحوار والتقييم ، بما يفضي الى تفهم أفضل لتلك المخططات . وتستطيع الأمانة ، لهذا الغرض ، التماس المشاركة النشطة والدعم من التجمعات المعنية ، ومن الدول الأعضاء فيها ، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(و) في حين بذلت بلدان نامية عديدة جهودا كبيرة لاصلاح تجمعات التكامل الخاصة بها ، فإن انخفاض مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة يتيح مجالا فسيحا للمزيد من التوسع . وينبغي لمختلف هيئات الأونكتاد ، بما في ذلك اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كل في اطار ولايتها ، تكثيف أعمالها المتعلقة باتخاذ تدابير دعم ملموسة لتعزيز التكامل الاقتصادي للبلدان النامية ، تلبية للاحتياجات التي تعينها تجمعات محددة .

٣ - ويوصي المجلس بما يلي:

ينبغي للأمانة ، لدى حدوث تطورات جديدة ذات شأن في تجمعات التكامل الاقليمي ، أن تقدم ، في اطار ولاية الأونكتاد ، الجديد من المعلومات عن آثار تلك التطورات على البلدان الاخرى ، وأن تعرض هذه المعلومات على مجلس التجارة والتنمية لاجراء مناقشة مناسبة بشأنها .

الجلسة العامة ٨٣٢
المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

باء - إجراءات أخرى

البند ٦: التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ بالبيان التالي الذي أدلى به الرئيس عن البند ٦ من جدول الاعمال:

بيان أدلى به الرئيس

١ - أجرى المجلس مناقشات رفيعة المستوى عن التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي أشراها البيان الذي أدلى به السيد أ. هدى نائب المدير العام للغات بالنيابة عن المدير العام للغات في الجزء غير الرسمي من الجلسة العامة . ولقيت المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن هذه المسألة (TD/B/40(1)/CRP.1) التقدير ، وقدمت معلومات أساسية مفيدة بشأن هذا البند من جدول الاعمال .

٢ - وتولد على نطاق واسع إحساس بأن الآفاق المرتقبة لاختتام جولة أوروغواي بنجاح ازدادت اشراقا وان كانت معظم القضايا الحساسة لا تزال تحتاج إلى حل بغية تحقيق مجموعة من النتائج المتوازنة والشاملة للجولة . فالاختتام الناجح لجولة أوروغواي هو السبيل الوحيد لتعزيز النظام التجاري الدولي على أساس قواعد وضوابط متعددة الاطراف أكثر وضوحا وشمولا ، مما يؤدي إلى زيادة الثقة التي يترتب عليها بدورها ، تحريك دينامي للاقتصاد العالمي . وسوف يتطلب هذا جهودا دائبة وإرادة سياسية من جانب جميع المشتركين ، وبوجه خاص من جانب الكيانات التجارية الرئيسية .

٣ - كما سيتطلب التوصل إلى خاتمة متوازنة لجولة أوروغواي أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية ، لا سيما لأقل البلدان نموا من بينها ، كما يتطلب بذل جهود خاصة في المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق تؤدي إلى إجراء تحسينات مرضية بالنسبة للمنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية .

٤ - كما نوه بضرورة التبكير بتقييم نتائج جولة أوروغواي من حيث المعاملة التفضيلية والاكثر رعاية للبلدان النامية وفقا للجزء الاول من الفرع زاي من إعلان بونتا دل استي من أجل اتاحة وقت يكفي للتمكن من اتخاذ تدابير تصحيحية . وأوضح بعض الوفود أنه يتعين قبل إجراء هذا التقييم ، أن تقوم فرادى البلدان النامية بإجراء تقييمها الخاص للنتائج المحتملة للجولة آخذة في الاعتبار المعايير المفيدة التي

عرضت بإيجاز في المذكرة التي قدمتها الأمانة ، كما أوضحت هذه الوفود أنه ستنشأ حاجة إلى المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا الصدد .

٥ - وركزت وفود عديدة أيضا على أن الانبعاث الظاهر للفلسفات الحمائية التي تستند إلى مفهوم "المنافسة غير العادلة" الخاطئ تسبب قلقا كبيرا كما أنه يذكّر بالعواقب التي لا يمكن التنبؤ بها التي سوف تنجم عن اخفاق جولة أوروغواي .

٦ - وجرى التسليم بأن للأونكتاد دورا هاما يتعين أن يقوم به في بحث التطورات في جولة أوروغواي ، وفي تحليل وتقييم نتائجها ، لا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية .

البند ٧: الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

١ - أقر مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ توصيات اللجنة الثانية للدورة الواردة ، في الفقرة ٣١ من الوثيقة TD/B/40(1)/SC.2/L.1 ، ومن ثم فإنه:

(أ) أحاط علما بتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية (TD/B/40(1)/2-TD/B/LDC/AC.1/4) ، وأقر استنتاجات وتوصيات الاجتماع ؛

(ب) أحاط علما بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن نتائج الدراسات المحددة عن قضايا المرور العابر (TD/B/40(1)/4) ؛

(ج) أحاط علما بالتقرير الذي أعد عن المساهمات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ، والهيئات غير الحكومية (TD/B/40(1)/5 وAdd.1) ؛

(د) قرر رفع الوثائق المذكورة أعلاه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مع تعليقات المجلس عليها من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها .

٢ - كما أحاط المجلس علما بالبيان ذي الصلة عن الآثار المالية الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/L.4 وقرر إرفاقها بتقرير المجلس المرفوع الى الجمعية العامة(٢) .

البند ٨: تقديم المساعدة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان "التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/40(1)/8) .

٢ - ثم قرر المجلس ، عملا بالفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى الجزء من تقريره الذي يعكس مناقشات المجلس التي دارت في إطار هذا البند . (للاطلاع على المناقشات التي جرت في هذا الصدد ، انظر المقتطفات من تقرير اللجنة الثانية للدورة المستنسخة في المرفق الرابع أدناه)[٣] .

البند ٩: مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١ - أحاط مجلس التجارة والتنمية علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها السادسة والعشرين (A/48/17) ، التي عممت على المجلس في صورة مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/40(1)/9) .

٢ - وأشار المجلس أيضا إلى أنه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د - ٢١) سوف تحال التعليقات على التقرير إلى الجمعية العامة[٤] .

(ب) الآليات المستندة إلى قوى السوق لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية

٣ - قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٢٨ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ احالة البند ٩(ب) من جدول أعماله إلى الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا لإجراء مزيد من النظر فيه .

ثانيا - بيانات بمواقف[٥]

ألف - بيان من اسرائيل فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الأعمال الخاص بتقديم المساعدة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١ - أعلن ممثل اسرائيل أن وفده ينضم إلى توافق الآراء بشأن تقرير اللجنة الثانية للدورة ، بما في ذلك مسألة الاجراءات التي اتخذت في إطار البند ٨ من جدول

الاعمال . إلا أن وفده لا يفهم هذا الموجز ولا الإجراء الذي اتخذ في اطار هذا البند على أنه ينطوي على أو يجيز أي تغير في برنامج العمل القائم للوحدة الخاصة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، أو التصريح بأية مبادرات جديدة للأمانة في هذا الخصوص .

باء - بيان من الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٩(أ) من جدول الاعمال)

١ - قال ممثل الولايات المتحدة الامريكية إن حكومته تؤيد تماما أعمال لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وبوجه خاص ، وحسبما أشار التقرير عن الدورة السادسة والعشرين ، فإن الولايات المتحدة تثني على اللجنة لقيامها في جلستها العامة بإتمام القانون النموذجي للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن شراء السلع . وأشار الى أن ، القانون النموذجي الذي جاء تتويجا لجهود استغرقت أربع سنوات ، يعكس بوجه عام ، المبادئ المقبولة لعمليات الشراء الحكومية التي تمول من الاموال العامة والتي تتسق أيضا مع المبادئ التوجيهية القائمة للغات بشأن الشراء . وتشمل هذه المبادئ: اقامة نظام اداري منظم لعمليات الشراء والتعاقد الخاصة بالقطاع الحكومي ، والشفافية في القوانين والانظمة ، والعطاءات المفتوحة بوجه عام ، بما في ذلك العطاءات الاجنبية ، وسبل الانتصاف الادارية أو القضائية . وقال ان المشروع ينص على اشتراك وكالات الاقراض الدولية ، بما في ذلك البنك الدولي . كما أعرب عن اغتباطه إذ يلاحظ أن اللجنة وافقت في دورتها العامة الماضية على بذل الجهود لمدة عام واحد آخر لاستكمال جزء اضافي من القانون النموذجي سيغطي مسألة شراء الخدمات .

٢ - وقال إن أحد المجالات التي تعمل فيها اللجنة والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على العمل الذي يجري القيام به في الاونكتاد يتمثل استمرار في العمل في ميدان قانوني جديد نسبيا - ألا وهو اعداد اتفاقية بشأن الضمانات المصرفية الدولية ، وخطابات الاعتماد الاحتياطية ، واعداد قواعد دولية بشأن التجارة في الالكترونيات . ويرتبط هذا بالطبع ، حسبما قال ، بالعمل الذي يقوم به الاونكتاد في الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة ، وسيكون له تأثير هام على النطاق العالمي . وأضاف أن المسائل القانونية التي تحيط بالتكنولوجيات السريعة التغير تتسم بأهميتها لجميع البلدان ولعالم التجارة أيضا .

٣ - ولذا ، فإن حكومة الولايات المتحدة تشعر بالاغتباط إذ تتلقى هذا التقرير عن التقدم المحرز في لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وتثني على العمل الذي تقوم به هذه اللجنة .

ثالثا - المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

ألف - افتتاح الدورة

١ - تولى افتتاح الجزء الاول من الدورة الاربعين لمجلس التجارة والتنمية السيد غوندوز أكتان (تركيا) ، رئيس المجلس في دورته التاسعة والثلاثين .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١(أ) من جدول الاعمال)

٢ - قام المجلس في جلسته ٨٢٧ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بانتخاب السيد الشريف فواز شرف (الاردن) بالتزكية رئيسا لدورة المجلس الاربعين ، وكان المجلس قد رشحه ، وفقا لمقرره ٣٣٨ (د - ٣٣) في دورته التنفيذية الثانية (السابقة للدورة) في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ .

٣ - وفي الجلسة نفسها ، انتخب المجلس أعضاء مكتبه الآخرين وفقا للتسميات التي اتفق عليها في جلسته التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . وبناء على ذلك ، تشكل المكتب المنتخب على النحو التالي:

الرئيس: السيد الشريف فواز شرف (الاردن)

نواب الرئيس: السيد أ . بينوأرغوت سيفالوس (اكوادور)
السيد ساتيش شندرا (الهند)
السيد محمد الناصر (تونس)
السيد أكيو إجوين (اليابان)
السيد ريتشارد أ . بيرس (جامايكا)
السيد كلارك رودجرز الإبن (الولايات المتحدة الامريكية)
السيد علي أحمد سحلول (السودان)
السيد يوري أفناسييف (الاتحاد الروسي)
السيد جان دي شوتيت دي تيرفارانت (بلجيكا)
السيد تشينك فينيرا (الجمهورية التشيكية)

المقرر: السيد مارسيل فان دير كولك (هولندا)

جيم ـ اقرار جدول الاعمال وتنظيم عمل الدورة
(البند ١ (ب) من جدول الاعمال)

٤ ـ وفي الجلسة ٨٢٧ (الافتتاحية) ، أعلن الرئيس أن رئيس دورة المجلس التاسعة والثلاثين طلب منه أن يدرج من جديد في جدول أعمال الدورة الحالية بندين سبق احالتهما الى دورة المجلس التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) وهما البند ١١ (هـ) (الانتقال الى نزع السلاح) والبند ١١ (ح) (الذكرى السنوية الثلاثون للاونكتاد) . وأضاف أنه بناء على طلب المجلس في الدورة التنفيذية ، سيقدم رئيس الدورة التاسعة والثلاثين تقريرا الى الدورة الحالية عن حصيلة مشاوراته بصدد هذين البندين .

٥ ـ ووافق المجلس على المقترحات المذكورة أعلاه ، وبناء على ذلك ، أقر جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من دورته الاربعين ، الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/1 وCorr.1 (استنسخ جدول الاعمال المعتمد في المرفق الاول أدناه) .

٦ ـ وفي الجلسة ذاتها ، أيد المجلس مقترحات تنظيم أعمال الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/1/Add.1 .

دال ـ إنشاء هيئات الدورة

٧ ـ أنشأ المجلس في جلسته ٨٢٧ لجنتين جامعتين للدورة ، ووزع عليهما بنود جدول الاعمال للنظر فيها وتقديم تقارير عنها على النحو التالي:

اللجنة الاولى للدورة

إسهام الاونكتاد ، في حدود ولايته ، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة (البند ٤)

متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الاحوال الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي (البند ٥)

اللجنة الثانية للدورة

قضايا الديون في سياق إنمائي ، بما في ذلك تطور عملية جدولة الديون في الاونة الاخيرة (البند ٣)

الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية (البند ٧)

تقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني (البند ٨)

اللجنة الاولى للدورة

٨ - انتخبت اللجنة الاولى للدورة في جلستها الاولى العضوين التاليين للعمل بمكتب اللجنة:

الرئيس: السيد أنتي هانينن (فنلندا)
نائب الرئيس/المقرر: السيد يفغاني مناكين (الاتحاد الروسي)

٩ - أحاط المجلس علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ بتقرير اللجنة الاولى للدورة (TD/B/40(1)/SC.1/L.1 and Add.1) ، وقرر أن يشكل هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير الكامل للمجلس عن الجزء الاول من دورته الاربعين .

اللجنة الثانية للدورة

١٠ - انتخبت اللجنة الثانية للدورة في جلستها الاولى العضوين التاليين للعمل بمكتبها:

الرئيس: السيد ليزلي غتان (الفلبين)
نائب الرئيس/المقرر: السيد هيرمان أشنتروب توليدو (المكسيك)

١١ - أحاط المجلس علما في جلسته ٨٣٢ بتقرير اللجنة الثانية للدورة (TD/B/40(1)/SC.1/L.1 and Add.1-4) ، وقرر ان يشكل هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من التقرير الكامل للمجلس عن الجزء الاول من دورته الاربعين .

١٢ - وفي الجلسة نفسها ، قرر المجلس عملا بالفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى الجزء من تقريره الذي يعكس مناقشات المجلس في اطار البند ٨ من جدول الاعمال المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . (أنظر المرفق الرابع أدناه) .

هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
(البند ١(ج) من جدول الاعمال)

١٣ - أقر المجلس في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في اتشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ التقرير الذي قدمه المكتب ، المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الذين يحضرون الجزء الاول من الدورة الاربعين (TD/B/40(1)/13) .

واو - جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين للمجلس (البند ١(د) من جدول الاعمال)

١٤ - عرض الامين العام للاونكتاد مشروع جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين (TD/B/40(1)/L.6) واسترعى الانتباه إلى فهمين نشآ من المشاورات غير الرسمية يتمثلان فيما يلي: (١) فيما يتعلق بالبند ٦ ("مساهمة الاونكتاد في تنفيذ جدول أعمال الامم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار ، والاستثمار الاجنبي المباشر ، ونقل التكنولوجيا") ، فانه بدلا من اضافة موضوع اضافي عن "دور التعاون الاقاليمي بين البلدان النامية في الإسهام في تنفيذ جدول أعمال الامم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا" ، سيحال هذا الموضوع إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، (٢) ان الابقاء على البند ١١(و) ("وضع الجماعة الاوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات") مشروط بقيام الوفد الذي اقترح البند ، في الوقت المناسب ، بتقديم مذكرة تفسيرية وفقا للنظام الداخلي .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٥ - أقر المجلس في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته الاربعين (TD/B/40(1)/L.6) ، بعد أن أحاط علما بالتفاهمين .

١٦ - وفقا للممارسة السابقة ، صرح المجلس بأن يقوم الامين العام للاونكتاد ، بالتشاور مع الرئيس ، بتعديل واستكمال جدول الاعمال المؤقت على ضوء التطورات التي تحدث . واتفق على هذا الترتيب على أساس أن تخضع أية تعديلات أو اضافات لمشاورات مع ممثلي الدول أعضاء المكتب ، والوفود المهتمة في اطار الآلية الاستشارية التي أنشئت وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا .

زاي - جدول الاعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (البند ١(هـ) من جدول الاعمال)

١٧ - طلب المجلس إلى الامين العام للاونكتاد في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ أن يعد مشروع جدول أعمال مؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة على ضوء التطورات التي تحدث في وقت أقرب إلى وقت انعقاد

الدورة التنفيذية ، وأن يقدم المشروع للحصول على الموافقة عليه من الآلية الاستشارية المنشأة وفقا للفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا .

حاء - اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح (البند ١١(هـ) من جدول الاعمال)

١٨ - أعلن رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورة المجلس التاسعة والثلاثين ، لدى تقديمه تقريرا عن حصيلة المشاورات التي فوضه المجلس في اجرائها بشأن هذا البند في دورته التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) أنه بعد مناقشة صريحة ومفيدة اتفق على إنشاء فريق صياغة مفتوح العضوية للعمل على أساس وثيقة الأمانة TD/B/40(1)/Misc.1 . واجتمع فريق الصياغة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأنهى القراءة الاولى لمشروع الامانة . وأدخل عدد من الوفود بعض التعديلات التي ستأخذها الامانة في الاعتبار لدى اعدادها للمشروع المنقح . ومن رأي الرئيس ، أن الفريق لم يكن بعيدا عن التوصل إلى توافق في الآراء ، وأوصى المجلس بأن يواصل المشاورات في أقرب وقت ممكن بغية عدم فقدان الزخم القائم والتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٩ - أحاط المجلس علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ بأنه تلزم مشاورات أخرى بشأن هذا البند ، ومن ثم طلب إلى رئيس الدورة التاسعة والثلاثين أن يواصل ولايته ، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته التنفيذية المقبلة .

طاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١(و) من جدول الاعمال)

٢٠ - في الجلسة ٨٢٨ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، أحاط المجلس علما بعدم وجود طلبات معروضة على المجلس في الجزء الاول من دورته الاربعين من هيئات حكومية دولية لتحديد مركز لها .

ياء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١(ز) من جدول الأعمال)

٣١ - أحيط المجلس علما بأن المكتب وافق على توصيات الأمين العام للأونكتاد (الواردة في الوثيقة TD/B/40(1)/R.1) ، وبناء على ذلك قرر المجلس في جلسته ٨٢٨ أن يسمي ويصنف ست منظمات غير حكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ووفقا للفقرة ١٢(أ) و(ب) من مقرر المجلس ٤٣ (سابعا) على النحو التالي:

الفئة العامة: شبكة العالم الثالث (TD/B/40(1)R.1/Add.2) ؛ رابطة المناطق الحرة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (TD/B/40(1)R.1/Add.3) .

الفئة الخاصة: منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (TD/B/40(1)R.1/Add.1) - اللجنة الدائمة للسلع الأساسية ؛ اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر ؛ الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا . المعهد الايبيري الأمريكي للقانون البحري (TD/B/40(1)R.1/Add.4) - اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات . المعهد العالمي للتبادل الالكتروني للبيانات (TD/B/40(1)R.1/Add.5) - اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ؛ الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة . الاتحاد الدولي للخدمات العامة (TD/B/40(1)R.1/Add.6) - الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة .

٣٢ - وأحيط المجلس علما بأن الوثائق المذكورة أعلاه أصبحت غير مقيدة التوزيع .

٣٣ - وأحاط المجلس علما أيضا بانه بناء على المشاورات التي أجريت مع الدولة العضو المعنية (اكوادور) ، أدرج الأمين العام للأونكتاد مؤسسة الدراسات الانمائية في سجل المنظمات غير الحكومية الوطنية المنصوص عليها في مقرر المجلس ٤٣ (سابعا) ، الفرع الثالث . وعرضت المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسة على المجلس في الوثيقة TD/B/40(1)/L.2 .

٣٤ - وأخيرا ، أحاط المجلس علما بأن اتحاد صناعات الجدائل والحبال في أوروبا الغربية ، الذي كان قد منح مركز الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورة المجلس الرابعة والعشرين قد غير اسمه الى اتحاد الصناعات الأوروبية للجدائل والحبال لكنه احتفظ بالاسم المختصر (EUROCORD) بدون تغيير .

كاف ـ الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤ (البند ١١(ح) من جدول الأعمال)

٢٥ ـ لدى تقديم رئيس مجلس التجارة والتنمية ، في دورة المجلس التاسعة والثلاثين تقريره عن حصيلة المشاورات التي فوضه المجلس في إجرائها بشأن هذا البند في دورته التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) ، قال إنه أُجريت مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء في ثلاث مناسبات تتعلق بالترتيبات التي يتعين اتخاذها من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للأونكتاد في عام ١٩٩٤ . وأعدت الأمانة الوثيقة TD/B/EX(2)/INF.2 التي تتضمن مقترحات للعرض على الوفود من أجل النظر فيها .

٢٦ ـ وظهر توافق كبير في الآراء على البرنامج ، وبوجه خاص ، على تنفيذ الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٥ من الوثيقة TD/B/EX(2)/INF.2 طالما كان لا يترتب على هذه الأنشطة أية آثار مالية إضافية .

٢٧ ـ وكانت هناك موافقة عامة على ضرورة تكريس يومين كاملين أثناء دورة المجلس المقرر عقدها في خريف عام ١٩٩٤ للاحتفال بهذا الحدث كاجتماع على مستوى عال ، ومن ثم تقليل مدة انعقاد هذه الدورة ، يومين ، بغية الاحتفال بهذا الحدث .

٢٨ ـ واتفق أيضا على أن نتائج هذا الاحتفال ينبغي أن تستخدم في الاسهام في التحضير للعيد الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة المقرر الاحتفال به في عام ١٩٩٥ .

٢٩ ـ وقوبل بالترحيب الحار العرض المقدم من حكومة سويسرا باستضافة وتمويل الحلقة الدراسية ـ الندوة المقترحة . ويتعين مواصلة مناقشة الموضوع الذي سيقوم بتناوله أعضاء الأفرقة البارزين . واتفق بوجه عام أيضا على أن هذا الموضوع ينبغي أن يكون تطلعيا نحو المستقبل .

٣٠ ـ كما جرى الإعراب عن تأييد الاقتراح الرامي الى استخدام مناسبة انعقاد ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة المقرر عقدها في كولومبوس ، بولاية أوهايو في عام ١٩٩٤ ، لبدء الاحتفال بالعيد الثلاثين .

٣١ ـ وجرى الترحيب باقتراح تنظيم حلقات دراسية اقليمية . وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تبدأ في إجراء اتصالات مع اللجان الاقليمية ، ومع مصارف التنمية الاقليمية بغية تنظيم هذه الحلقات الدراسية ، وأن تُبحَث بإمعان مسألة الموارد

المالية اللازمة . والمفروض أن يحضر الحلقات الدراسية الاقليمية ممثلون للحكومات ، والاكاديميون البارزون على النطاق الاقليمي ، والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية .

٣٢ - ورأى عدد من الوفود أن الاقتراح الذي قدمته الامانة بإعداد فيلم بانتاج مشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج AZIMUTHS اقتراح هام جدا . إلاّ أنه اتفق ، نظرا للآثار المالية التي تنطوي عليها هذه المسألة على تحري عدم الإعداد لانتاج هذا الفيلم إلاّ إذا أبدت مختلف الحكومات استعدادها لتمويله بتبرعات من جانبها . وسوف يرحب بتقديم التبرعات من هذا القبيل . وبالإضافة إلى ذلك ، قدم اقتراح بالبحث عن إمكانيات تمويل أخرى من مثل رعاية مؤسسات تجارية لانتاج الفيلم .

٣٣ - واقترح وفد شيلي أن تدرج في البرنامج مسألة اجراء مسابقة دولية بين الجامعات في كافة أنحاء العالم بشأن موضوع يتعلق بالاونكتاد . وتمنح الجائزة - التي ستسمى الاونكتاد ٣٠ - إلى الفائز في احتفالات المجلس التي تقام في الخريف . وطلب إلى أمانة الاونكتاد أن تمعن النظر في هذه المسألة على أساس خبرتها في هذا الميدان ، وفي مدى الإمكانية العملية لتنظيم هذه المسابقة ، والآثار المالية المترتبة عليها .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤ - أعرب المجلس في جلسته ٨٣٣ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ عن تقديره للتقدم المحرز ، وفوض رئيس الدورة التاسعة والثلاثين في مواصلة مهمة تنسيق الترتيبات الخاصة بالانشطة المتعلقة بالاحتفال بالعيد الثلاثين للاونكتاد ، وبمتابعة إجراء مزيد من المشاورات مع الامانة ، ومع الوفود المهتمة بغية تقديم تقرير مرحلي مستوفى إلى المجلس في دورته التنفيذية السابقة للدورة المقرر عقدها في ربيع عام ١٩٩٤ .

لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ١١(ط) من جدول الاعمال)

٣٥ - أدرج ممثل أمانة الاونكتاد مشروع الجدول الزمني المنقح في الوثيقة TD/B/40(1)/L.3 وأشار إلى أن مكتب المجلس وافق على أنه في ضوء انخفاض القدرة على خدمة المؤتمرات ، سوف يرجأ الاجتماعان التاليان إلى تاريخ لاحق: الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ، الدورة الثانية (التي كان من المقرر أصلا أن تنعقد في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣) ، واللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات ، الدورة الثانية (التي كان من

المقرر أصلا أن تنعقد في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣) . واتفق فريق الجدول الزمني في اجتماعه المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أنه لا يمكن ، للاسف ، تفادي عملية الارجاء هذه .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٦ - وافق المجلس في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٣ ، وأحاط علما ، لأغراض التخطيط ، بمشروع الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٩٤ ، وبمشروع الجدول الزمني الارشادي لاجتماعات عام ١٩٩٥ ، على النحو الذي انعكس في الوثيقة TD/B/40(1)/L.3 (٦) .

٣٧ - كما صرح المجلس لفريق الجدول الزمني بالتوصية بأية تعديلات يلزم إجراؤها على ضوء التطورات التي تحدث ، بشرط إحالة أية تعديلات من هذا القبيل إلى الآلية الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ٨٣ من التزام كرتاخينا من أجل الموافقة عليها .

ميم - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على
إجراءات المجلس
(البند ١١(ي) من جدول الاعمال)

٣٨ - استرعى الرئيس الانتباه إلى الوثيقة TD/B/40(1)/L.4 ، التي تتضمن بيانا عن الآثار المالية الناجمة عن توصيات اللجنة الثانية للدورة بشأن البند ٧ - "الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية" .

٣٩ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الامريكية إلى الفقرة ٣ من البيان المتعلق بالآثار المالية ، فلاحظ أن هذه الفقرة تعرض على المجلس خيارا أساسيا بين عقد ندوات اقليمية منتظمة أو عقد ندوة عالمية واحدة بغية تقليل التكاليف إلى أدنى حد . وقال إنه ليست لديه تعليمات محددة في هذا الصدد ، بيد أن من رأي وفده أن عقد ندوة عالمية واحدة لتقليل النفقات إلى أدنى حد يعتبر توصية جيدة يمكن تقديمها . وأضاف أن وفده يتوقع ، كقاعدة عامة ، أن ينفذ برنامج الندوات أو الندوة الواحدة القيمة هذا في إطار الموارد الحالية للامم المتحدة .

٤٠ - وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى أن التوصية بعقد ندوة واحدة التي استرعى ممثل الولايات المتحدة الانتباه إليها ، قد قدمتها أمانة الأونكتاد على أساس أن هذا الخيار سيكون أوفر ويحقق نفس النتيجة . وقال إنه يرى أنه سيكون من المفيد أن يسجل المجلس تحبيذه لخيار الندوة العالمية . وفيما يتعلق بتغطية التكاليف من مجموع الموارد المتاحة للأمم المتحدة ، فإن هذه مسألة ستعلن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في نيويورك رأيها بشأنها عندما يقدم إليها البيان المتعلق بالآثار المالية .

٤١ - وقال ممثل اليابان إن وفده يشارك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة من أن المجلس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة تقليل نفقات عقد الندوة المقترحة إلى أدنى حد ، كما أنه من المستصوب تمويل الندوة من الموارد القائمة للأمم المتحدة .

٤٢ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تقدير وفده للأمين العام للأونكتاد لما قدمه من ايضاحات . وقال إن باستطاعة وفده تأييد بيان الآثار المالية شريطة أن تعقد ندوة عالمية واحدة فقط ، وأن تمول من موارد الأمم المتحدة القائمة .

٤٣ - وتحدث ممثل بلجيكا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، فأعرب عن تأييد الجماعة للرأي الذي أُعرب عنه بشأن الآثار المالية: فهو رأي منطقي تماما في نظره .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٤ - أحاط المجلس علما في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣ بالبيان عن الآثار المالية الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/L.4 ، وقرر ارفاقه بتقرير المجلس الذي يقدم إلى الجمعية العامة(٧) .

٤٥ - وأشار المجلس بالإضافة إلى ذلك إلى أنه لن تترتب آثار مالية إضافية أخرى على الإجراءات التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الأربعين .

نون - اعتماد تقرير المجلس
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٤٦ - قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته ٨٢٧ (الافتتاحية) ، في ضوء البيان الذي ألقاه المقرر ، أن يبسط اجراءات الاجازة في إعداد مشاريع تقارير المجلس وهيئاته

الفرعية . ومنذ الآن فصاعدا ، ستقدم طلبات إدخال التعديلات على مشروع التقرير الى المقرر أو الى الامانة بعد اقفال الدورة . وترسل التعديلات باحدى لغتي عمل أمانة مكتب جنيف ـ رأي بالانكليزية أو الفرنسية ـ لادراجها في التقرير النهائي بجميع اللغات .

٤٧ ـ واعتمد المجلس في جلسته ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ مشروع التقرير عن الجزء الاول من دورته الاربعين (TD/B/40(1)/L.1 وAdd.1-5) وصرح للمقرر أن يتم التقرير النهائي بادراج أعمال الجلسة العامة الختامية وإدخال أية تعديلات قد تقدمها الوفود . كما صرح المجلس للمقرر بالقيام ، تحت سلطة الرئيس ، بإعداد تقرير المجلس الذي يقدم إلى الجمعية العامة .

الحواشي

(١) للاطلاع على الاجراءات التي اتخذها المجلس بشأن المسائل التنظيمية والمؤسسية ، انظر الفرع "ثالثا" أدناه .

(٢) انظر المرفق الثالث أدناه . وللاطلاع على البيانات التي أُدلي بها فيما يتعلق بالآثار المالية ، انظر الفرع الثالث ـ ميم أدناه .

(٣) للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل فيما يتصل بهذا الإجراء ، انظر الفرع الثاني ـ ألف أدناه .

(٤) للاطلاع على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الامريكية عن تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، انظر الفرع الثاني ـ باء أدناه .

(٥) بيانات أدلي بها في الجلسة ٨٣٢ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالبندين ٨ ، و٩(أ) من جدول الاعمال .

(٦) للاطلاع على الجدول الزمني المنقح ، حسبما أقره المجلس ، انظر الوثيقة TD/B/40(1)/INF.1 .

(٧) انظر المرفق الثالث أدناه .

المرفق الأول

جدول أعمال الجزء الأول من الدورة الأربعين
لمجلس التجارة والتنمية*

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الاعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين للمجلس

(هـ) جدول الاعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة (آذار/مارس ١٩٩٤)

٢ - الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: ديناميات النمو في سياق الترابط العالمي

٣ - قضايا الديون في سياق إنمائي ، بما في ذلك تطور عملية إعادة جدولة الديون في الآونة الأخيرة

٤ - إسهام الأونكتاد ، في حدود ولايته ، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة

٥ - متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي

٦ - التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

٧ - الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية

٨ - تقديم المساعدة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٩ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛

---

* أقره المجلس في جلسته ٨٣٧ (الافتتاحية) ، المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(ب) الاليات المستندة الى قوى السوق لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية

١٠ - * المسائل الاخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) * معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد

(ب) * عضوية مجلس التجارة والتنمية

(ج) * عضوية اللجان الدائمة والافرقة العاملة المخصصة

(د) * عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٤

(هـ) * اعتماد اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح

(و) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لاغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ز) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لاغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(ح) * الاعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين للاونكتاد في عام ١٩٩٤

(ط) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ي) الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

١٢ - مسائل أخرى

١٣ - اعتماد تقرير المجلس .

ملحوظة: تعني العلامة النجمية (*) أن البند أُسند الى دورة المجلس التنفيذية الرابعة (السابقة للدورة) . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته ٨٢٧ (الافتتاحية) المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، أُعيد ادراج البندين ١١(هـ) و١١(ح) في جدول أعمال الجزء الاول من الدورة الاربعين للمجلس .

المرفق الثاني

جدول الاعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة الاربعين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية:

(أ) إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(ج) جدول الاعمال المؤقت للجزء الاول من الدورة الحادية والاربعين للمجلس ؛

(د) جدول الاعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذية السابقة للدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ؛

(هـ) تسمية رئيس الدورة الحادية والاربعين للمجلس

٢ - السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي:
زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص

٣ - التطورات والقضايا ذات الاهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي

٤ - التنمية المستدامة:
ما لاضفاء الطابع الداخلي على التكاليف الخارجية من أثر على التنمية المستدامة

٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

٦ - مساهمة الاونكتاد في تنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات:
تشجيع الاستثمار ، والاستثمار الاجنبي المباشر ، ونقل التكنولوجيا

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة) (ب)

(أ) أقره المجلس في جلسته ٨٣٣ (الختامية) المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ (قارن بالفرع ثالثا - واو أعلاه) .

(ب) بند يتعين تناوله في الجزء الثاني المستأنف من الدورة الاربعين للمجلس (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤) .

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية
[يستكمل في ضوء التطورات]

٩ - تقارير وأنشطة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس: المسائل التي تتطلب إجراءً
[يستكمل في ضوء التطورات]

١٠ - ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد لأغراض الانتخابات ؛

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية ؛

(ج) عضوية اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(و) مركز الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٢ - مسائل أخرى

١٣ - اعتماد تقرير المجلس .

المرفق الثالث

الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

بيان الآثار المالية فيما يتصل بالبند ٧ من جدول الأعمال*

١ - بعد أن نظرت اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ من جدول الأعمال ، "الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية" ، طلبت من المجلس إقرار الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول لتقرير اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والانمائية الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ، من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ . (يرد التقرير في الوثيقة TD/B/40(1)/2-TD/B/LDC/AC.1/4) .

٢ - وعلى افتراض أن اجتماع الخبراء الحكوميين سيُعقد بنيويورك لمدة خمسة أيام ، فإن الآثار المالية للاجراءات المشار إليها في الفقرة ٣١ '١' من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها تصل الى ٠٠٠ ٣٠٨ دولار .

٣ - تطلب الفقرة ٣١ '٣' من الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها عقد ندوات اقليمية منتظمة . إلا أن المجلس ، بغية تقليل التكاليف الى أدنى حد ، قد يود التوصية بعقد ندوة عالمية واحدة . وعلى أساس هذا الافتراض ، تُقدَّر التكاليف المترتبة على ذلك بمبلغ ٠٠٠ ٣٦٠ دولار .

---

* فيما يتعلق ببيان الآثار المالية ، انظر أيضا الفرع ثالثا - ميم أعلاه .

المرفق الرابع

المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية بشأن البند ٨ من جدول الاعمال المتعلق بتقديم المساعدة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني*

١ - كانت معروضة على المجلس ، من أجل النظر في هذا البند ، الوثيقة التالية: "التطورات في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة: تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد" (TD/B/40(1)/8) .

النظر في هذا البند في اللجنة الثانية للدورة

٢ - عرض رئيس الوحدة الاقتصادية الخاصة هذا البند فقال إن مداولات المجلس بشأن هذه المسألة قد اكتسبت أهمية خاصة في ضوء التطورات البالغة الاهمية التي شهدها العالم في الاسابيع الاخيرة بدهشة ممزوجة بالابتهاج ورحب بها بعظيم الامل . فالاعتراف المتبادل بين اسرائيل وفلسطين وتوقيع إعلان المبادئ المتعلقة بسلطة الحكم الذاتي المؤقتة الفلسطينية يشكلان معلمين على طريق حل النزاع بين الشعبين اللذين كانت معاناتهما موضع قلق الامم المتحدة منذ إنشائها ، ويرسيان الاساس لسلام شامل ودائم . ويوفر إعلان المبادئ إطارا للسلطة المؤقتة الفلسطينية بغية تعبئة الجهود من أجل إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة . ويمكن لمثل هذه الجهود ، إذا شجعتها ودعمتها مساعدة ثنائية ومتعددة الاطراف مطردة ، أن تمهد السبيل لوضع مشاريع أوسع وأكثر طموحا للتعاون الاقليمي القائم على أساس منصف .

٣ - وقال إن تقرير أمانة الاونكتاد عن التطورات الاخيرة في الاقتصاد الفلسطيني قد أُعد تمشيا مع أحكام قرار المؤتمر ١٤٦(د-٦) ولا يعكس ، بالنظر إلى المواعيد النهائية المحددة لإنتاج الوثائق ، أحدث التطورات ، الذي يشكل تحولا رئيسيا في بيئة السياسات التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني . ومن المتوقع أن يفسح عدد من المشاكل المزمنة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني المجال الآن لحلول ممكنة ومرضية في السنوات المقبلة . ولهذه الغاية ، يقدم التقرير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن حالة الاقتصاد الفلسطيني . وشدد على النتائج الرئيسية التي خلص اليها التقرير ، مع الإشارة بوجه خاص الى قطاع غزة ، وهي نتائج تناولت العمالة ، والاداء القطاعي ، والمؤشرات الاقتصادية الكلية ، فضلا عن المشاكل البيئية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني . ووفقا لاحكام اعلان المبادئ ، من المتوقع أن يُنقل جزء كبير من المهمة

---

* تدرج هنا في تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم الى الجمعية العامة استجابة للمقرر الذي اتخذه المجلس في جلسته (الختامية) ٨٣٣ المعقودة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ . (قارن بالفرع أولا ، البند ٨ أعلاه) .

البالغة الاهمية المتمثلة في إصلاح السياسات في هذه المجالات ومجالات أخرى وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى السلطة المؤقتة الفلسطينية . وتوجد في هذا المجال حاجة ملحة إلى الدعم الادبي والمادي والتعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره .

٤ - وركّز الانتباه على بعض المجالات التي سيتعين على سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية الاولية أن تتناولها على نحو عاجل والتي ستمكن أيضا الاونكتاد من بحث إمكانيات تقديم المزيد من المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، في إطار ولايته وضمن مجالات اختصاصه .

٥ - ومن المجالات ذات الاولوية التي تقتضي عملا عاجلا ومساعدة مكثفة تخليص قطاع غزة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة الخطورة . وإن وضع مخططات فورية لخلق الوظائف . وبناء مرافق الهياكل الاساسية ، وتعزيز تنمية الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية ، تعتبر جميعها مجالات رئيسية لمثل هذا العمل . وهناك مجالات أخرى تقتضي عملا ودعما فوريين تشمل: إنشاء نظام إدارة عامة كفء وفعّال ؛ وتعبئة الموارد المحلية والخارجية وتخصيصها على نحو فعّال من أجل إنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وتنميتهما تنمية مستدامة ؛ والتنسيق بين الجهات المانحة ، والمزيد من الدقة في تحديد أولويات المعونة والتنسيق بين الوكالات ، بما في ذلك إنشاء صندوق طوارئ أو مؤسسات تمويل إنمائي ؛ وتعزيز مبادرات تنظيم المشاريع ، والإصلاح الشامل للقطاع المالي ، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تمويل إنمائي متخصصة لتلبية إحتياجات الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والسياحة ؛ وإصلاح النظام الضريبي ؛ وإقامة ترتيبات تجارة ذات فائدة متبادلة ؛ وتنمية القطاع السياحي ؛ وإصلاح وبناء الهياكل الاساسية المادية ، بما في ذلك الإسكان والنقل والمواصلات واستصلاح الأرض والحفاظ على المياه ومرافق النفع العام وتنمية الموارد البشرية ؛ وحماية البيئة .

٦ - وقال إن النتائج التي تمخضت عنها دراسة الاونكتاد المتعددة القطاعات بشأن الآفاق المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني ، فيما يتعلق بالعمل الفوري وبالآفاق الطويلة الاجل على السواء ، سوف توفر خلفية موضوعية مفيدة لوضع برامج مساعدة من جانب الجهات المانحة المختلفة دعما لجهود الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية ككل وقطاع غزة خاصة .

٧ - واختتم حديثه قائلا إن الامانة تتطلع إلى قيام تعاون مكثف وبنّاء مع جميع الاطراف المهتمة في هذا الشأن . وخاطب على نحو خاص السلطات الاسرائيلية والفلسطينية

معربا عن استعداد الأونكتاد لمواصلة الإسهام ، في إطار ولايته واختصاصه ، في إنعاش وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ، فيساعد بذلك على إرساء الأساس لقيام سلام دائم .

٨ - وقال ممثل فلسطين إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد تقرير شامل وموضوعي في معالجته لـ[illegible]ات الاقتصاد الفلسطيني ، ولما يواجهه هذا الاقتصاد من عقبات نتيجة للاحتلال الاسرائيلي ، ولأساليب إزالة هذه العقبات وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني . وشكر الأمانة والوحدة الاقتصادية الخاصة على جهودهما القيّمة في هذا الشأن .

٩ - وقال إن العالم قد شهد بدء عملية تحول حاسم في أوضاع المنطقة بفضل توقيع إعلان المبادئ المشترك المتعلق بالمرحلة الانتقالية للأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل ، وهو الإعلان الذي سبقه الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . وقد بشّر هذا بحقبة جديدة تقوم على التعايش بدلا من الحرب والنزاع ، وعلى اعتراف كل طرف بحقوق الطرف الآخر . وهذا يشكل خطوة أولى مشجعة نحو تحقيق سلام عادل ، مع قيام الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه الوطنية ، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

١٠ - وقال إن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤقت ستليه مرحلة نهائية سوف يتم فيها التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وليس المقصود بالفترة المؤقتة سوى إنهاء الإحتلال الإسرائيلي في بعض المناطق المأهولة بالسكان . وبناء على ذلك ، فإن العمل الذي قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها خلال السنوات الماضية فيما يتصل بالشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة ينبغي أن يستمر حتى انتهاء الاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية . ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين وأن تساهم مساهمة نشطة في المرحلة الانتقالية في جميع المجالات لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في مجالات مثل إقامة سلطته الوطنية وإجراء انتخابات وغير ذلك من جوانب المسؤولية القديمة العهد التي تضطلع بها الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين ، إلى الوقت الذي يضمن فيه الشعب الفلسطيني جميع حقوقه في أرضه .

١١ - وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني هو الاضطلاع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد سنوات كثيرة من المعاناة . وأضاف قائلا إنه يأمل أن يقوم المجتمع الدولي ، وفي مقدمته الأمم المتحدة ، بأداء دور هام في الاستجابة للحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة . وهذا لا بد أن يشمل التنسيق الكامل بين وكالات الأمم المتحدة ، واشتراك الدول المختلفة في

بناء الهياكل الأساسية الضرورية وفي تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، فضلا عن تحرير المجتمع الفلسطيني من آثار عقود من المعاناة في ظل الاحتلال . وهكذا أصبحت الوحدة الاقتصادية الخاصة والأونكتاد ككل يضطلعان بمسؤولية متزايدة وأكثر أهمية في توفير المساعدة للشعب الفلسطيني .

١٢ - وذكر في ختام حديثه أن تنفيذ الحكم الذاتي الانتقالي سيبدأ قريباً وسيفضي إلى مرحلة نهائية تتعلق بالوضع النهائي للأراضي المحتلة وبانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، الذي تعتبره جميع الأطراف أساسا للمفاوضات . وأن منظمة التحرير الفلسطينية ، التي مكنت مفاوضات السلام من أن تبدأ وأن تستمر والتي وقعت اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة في واشنطن ، ملتزمة بحماية عملية السلام وضمان نجاحها في جميع المراحل . وهي مهتمة كذلك بتعزيز وتدعيم المجتمع الفلسطيني بجميع جوانبه بوصفهما شرطين مسبقين أساسيين لتحقيق سلام عادل في المنطقة وفي العالم .

١٣ - وشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الوحدة الاقتصادية الخاصة على المعلومات التي تضمنها تقرير الأمانة ، والتي تكشف حقائق الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فضلا عن العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في طريق تنمية اقتصاد مستقل من جانب الشعب الفلسطيني . وأضاف قائلا إنه يؤيد استنتاجات التقرير ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تكثيف الجهود الدولية والمساعدة الفعالة ، بالتنسيق مع الشعب الفلسطيني ، للحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة ولانعاش الاقتصاد الفلسطيني وإرساء أساس سليم لتنميته المقبلة .

١٤ - وأشار إلى أهمية دور الأونكتاد فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها دعما لجهود الشعب الفلسطيني وأعرب عن تقديره لدور الوحدة الاقتصادية الخاصة وللدراسات التي أعدتها . وأضاف أنه يؤيد تكثيف أنشطة الوحدة ، التي يمكن أن تسهم في المستقبل مساهمة ايجابية في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني ، مما يمكّن هذا الأخير في النهاية من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وموارده ومن بناء اقتصاد مزدهر ومتقدم .

١٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (ماليزيا) إنه قد بزغ فجر حقبة جديدة في فلسطين مع توقيع اتفاق السلام التاريخي للحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية . ويأمل المجتمع الدولي أن يمهد الاتفاق السبيل لقيام مصالحة كاملة في الشرق الأوسط من خلال تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل .

١٦ - وقال إن التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض تدل على استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية . وقد أعاقت التدابير التقييدية جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى إنشاء اقتصاد مستقل ، مع ما يستلزمه من اطار مؤسسي . وينبغي للمجتمع الدولي ، الذي أدرك الحاجة إلى التدخل العاجل لتقديم العون إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي الفلسطينيين المصابين بالاعتلال ، أن ينتهز الآن الفرصة السانحة له . وفي هذا السياق ، لا بد للأمم المتحدة من الاضطلاع بدور رئيسي . وأضاف أن المبادرة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فرقة عمل تهدف إلى تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ، وتعهد البلدان المتقدمة بتوفير الدعم المالي ، أمران يستحقان الترحيب . وأعرب عن أمله في أن تحدث مشاركة دولية واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية التي عانت من الضعف مدة طويلة بسبب الاهمال الدولي .

١٧ - وقال إن المجموعة الآسيوية تنظر إلى الأونكتاد على أنه شريك نشيط في الجهود الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الكيان الوليد من انعاش اقتصاده . وفي هذا الصدد ، ينبغي توحيد النتائج التي خلصت إليها تقارير الأمانة في الأعوام الثمانية الماضية حول هذه القضية لتوفير صورة شاملة لعمل الأونكتاد في جميع مجالات اختصاصه .

١٨ - وتحدث ممثل بلجيكا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها فأشار إلى الاتفاق التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأشاد ببصيرة وشجاعة القادة الاسرائيليين والفلسطينيين الذين أصبحوا ، بتوقيعهم هذا الاتفاق ، يتجهون بصورة حاسمة جدا نحو السلام . وأعاد تأكيد التزام الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بإقامة سلام شامل وأعرب عن أمله بأن يتم احراز تقدم في اطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى حول التعاون في المستقبل . وسوف تواصل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها دعم الترتيبات الدولية التي ينتظر أن تنشأ فيما يتعلق بهذا الاتفاق ، كما ستواصل المشاركة فيها .

١٩ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تشكل بالفعل أكبر جهة مانحة فردية للأرض المحتلة وأنها تنوي أن تظل من الجهات المانحة الكبيرة . وهكذا تعتزم الجماعة الأوروبية أن تقدم على الفور معونة اجمالية قدرها ٣٠ مليون وحدة نقد أوروبية ، كما ستناقش تقديم مساعدة متوسطة الأجل أكبر بكثير حالما تقام المؤسسات الفلسطينية . وإن الجماعة الأوروبية ، بوصفها مقر الفريق العامل متعدد الأطراف المعني بالتنمية الاقتصادية الاقليمية ، مستعدة هي والدول الأعضاء فيها للمساهمة في اقامة أشكال من التعاون الاقتصادي الاقليمي . واختتم حديثه قائلا إن الجماعة

الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترغب في الاشتراك بصورة نشطة في المناقشات المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأونكتاد ، لصالح الشعب الفلسطيني في ضوء الأحداث الأخيرة .

٣٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن الموضوع قيد النظر موضوع بالغ الأهمية يراقبه العالم باهتمام شديد . وان توقيع اتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هو انتصار للسلام ونصر يخص الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ، اللذين حققا الوصال بينهما . وان مهمة المجتمع الدولي هي نفخ الحياة في الاعلان الاسرائيلي - الفلسطيني كما أن تقديم المساعدة الاقتصادية أمر بالغ الأهمية .

٣١ - وأوضح أنه كخطوة أولى ، تعتزم الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد مؤتمر في تشرين الأول/اكتوبر لاستكشاف خير طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة . وسوف يدعى وزراء الخارجية والمالية من البلدان الرئيسية في المنطقة ، فضلا عن البلدان المانحة المحتملة ، لمناقشة وسائل حشد الموارد . وسيتم أيضا اشراك ممثلي البنك الدولي والأمم المتحدة في هذه المناقشة . ويُتوقّع أن يقوم البنك الدولي بدور تنسيقي رئيسي في هذا المجهود . وتتوقع الولايات المتحدة أن تجمع معونة اجمالية أولية لفترة سنتين تبلغ ٣٥٠ مليون دولار . وبالاضافة إلى ذلك ، سيتم تعيين فرقة عمل مؤلفة من الأمريكيين اليهود والعرب للمساعدة في وضع مشاريع مشتركة لحفز الاستثمارات الخاصة في المنطقة .

٣٢ - واختتم حديثه قائلا إنه يلزم في هذا الشأن بذل مجهود دولي منسق . ومن الواضح أن هناك جهات مانحة كثيرة ومؤسسات كثيرة ستؤدي أدوارا رئيسية . وقال إنه يعتقد أنه ينبغي الاستفادة قدر المستطاع من المؤسسات والقدرات القائمة وتجنب الازدواج . وربما كان من السابق للأوان ، في هذه المرحلة ، مناقشة أي دور محدد للأونكتاد في هذا المجهود ، إلا أنه يتطلع بتشوّق إلى المشاورات والاجتماعات التي ستجري في الأسابيع والأشهر المقبلة .

٣٣ - وشكر ممثل باكستان أمانة الأونكتاد على التقرير الذي أعدته حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، والذي يؤيده هو تماما . وقال إنه يشعر بالقلق لأن السلطات الاسرائيلية مستمرة ، رغم الأوضاع المتدهورة ، في جهودها الهادفة إلى زيادة ضريبة الايراد المفروضة على السكان الفلسطينيين ، بينما أدى اغلاق الحدود إلى وقف حركة الناس والبضائع . وأضاف أن الأوضاع في قطاع غزة بوجه خاص تثير الهلع وأنه يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الحالة هناك .

٢٤ - وقال إنه يتفق مع البلدان الأخرى في المجموعة الآسيوية التي ترغب في أن ترى الأونكتاد يقوم بدور هام ونشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من احياء اقتصاده . وانه يؤيد رأي المجموعة الآسيوية القائل بضرورة توحيد تقارير الأعوام الثمانية الماضية التي أعدتها الأمانة من أجل تحديد المجالات التي تمس فيها الحاجة إلى تقديم المساعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٢٥ - وقال ممثل جمهورية ايران الإسلامية إنه بينما يؤيد تقديم المساعدة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهود لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة ، فإن وفده لا صلة له بالبيان الذي جرى الادلاء به باسم المجموعة الآسيوية في انتظار وصول تعليمات من عاصمته .

٢٦ - وأعرب ممثل الصين عن تقديره للتقرير الذي أعدته الأمانة في اطار هذا البند ، كذلك وللبيان الاستهلالي الذي أدلى به ممثل الأمانة . وقال إن العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل قد شهدت منذ أسبوع فقط تغيرا تاريخيا باعتراف كل منهما بالآخر رسميا وبتوقيع الاتفاقات المتعلقة بالحكم الذاتي لغزة وأريحا . ورحب بالبدء في عملية السلام وبالاجراءات الايجابية التي اتخذها كل من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . وأضاف قائلا إن هذا الاتفاق يشكل خطوة رئيسية نحو تسوية شاملة لقضية فلسطين ، مما يخلق الأمل باحلال السلام ويوجد الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرض الفلسطينية المحتلة .

٢٧ - وقال إن الأونكتاد قد قام بعمل جمّ خلال سنوات عديدة في اعداد التحليلات والتقارير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأرض المحتلة . ومن شأن عملية السلام الجديدة أن تيسّر عمل الأونكتاد في هذا الميدان وأن تولّد طلبات جديدة عليه . ويمكن للأونكتاد أن يقدّم المزيد من التوصيات والمساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى ادارة بلده وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة . وأعرب عن أمله في أن يسهم الأونكتاد في تحقيق هذا الهدف .

٢٨ - ورحب ممثل اسرائيل بالفحوى العامة لملاحظات ممثل الأمانة ، التي تختلف اختلافا ملحوظا عن التقارير الشفوية السابقة المقدمة من الأمانة . غير أن تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة TD/B/40(1)/8 لا يختلف اختلافا جوهريا عن التقارير التي سبقته ، وهو مصطبغ بما أصبح يمثل تقليدا طويلا من الغرض والتحيز السياسيين . وهو يسعى إلى تحقيق الهدف النفسي الطويل الأجل المتمثل في اضفاء طابع شيطاني على اسرائيل وسياستها في الأراضي . وان الحكم الذي يتضمنه حكم متحيز ومعالجته للمادة الاحصائية مشكوك فيها أو غير دقيقة أو مضللة .

٢٩ - وعلى الرغم من الملاحظات المشجعة التي أبداها ممثل الأمانة ، فإنه يبدو أن الوحدة الخاصة قد تجاوزتها الأحداث . فالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين يشكل حدثا رحبت به معظم البلدان بوصفه يبشّر بتغيير حقيقي ونوعي في طبيعة العلاقات بين الطرفين . ومن المفهوم ، أن هذا الحدث قد أخذ الوحدة الخاصة على حين غرة ، بالرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط كانت مستمرة منذ بعض الوقت . وإن ما أبدته الوحدة الخاصة من لامبالاة تجاه الانجازات التي حققتها هذه المحادثات يدل على وجهات النظر الغريبة السائدة في الوحدة . وينبغي ألا يغيب عن البال أن دخل الفرد في كثير من شعوب المنطقة المعنية يقل حتى عن الدخل الفردي للفلسطينيين . وان اشتراك هذه البلدان في التخطيط لمستقبل أفضل يشارك فيه الجميع موضوع يستحق أن يكرس له أكثر من نصف صفحة من التقرير .

٣٠ - وثمة نقطة أخرى تبعث على القلق وهي القرار الواضح أنه من جانب واحد الذي اتخذته الوحدة الخاصة بالشروع في دراسة مستقلة عن وضع البيئة في الاراضي . فهذا الأمر لم يشكل مطلقا موضوع طلب من المجلس ، ولم يتخذ المجلس قط أي قرار موضوعي في هذا الشأن ، ومن المَكْر الايحاء بأنه قد قام بذلك . وهذا الموضوع هو موضوع لم يشرع الأونكتاد فيه إلا مؤخرا ، ومن المؤكد أنه ليس موضوعا يمكن للوحدة الخاصة أن تدّعي فيه أي اختصاص . والواقع أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع على نحو واضح بنفس العمل . وعلاوة على ذلك ، يوجد هنا تناقض واضح مع ولاية كرتاخينا . وهذا الاستطراد من جانب الوحدة الخاصة يشكل مضيعة للموارد البشرية والمالية على السواء ويمكن أن تعالجه على نحو أفضل الهيئات المخولة القيام بذلك والمختصة في هذا الشأن .

٣١ - وقال إنه لم يعد هناك أي مجال ، في حقبة السلام الجديدة التي يبزغ فجرها في الشرق الأوسط ، لهيئات تخدم غرضا دعائيا . فيجب أن يشكل توطيد السلام والتحليل الموضوعي والمصالحة البناءة جدول عمل أمانة الأونكتاد اليوم بدلا من العمل على إعادة كتابة التاريخ على نحو مغرض ولدوافع سياسية . وقد حان الوقت لأن تسدل الوحدة الخاصة الستار على مساعيها ، ولأن تنحني برشاقة وتغادر المسرح وتفسح المجال للهيئات القطاعية الفنية التي ستكون مهمتها الاشتراك في بناء المستقبل .

٣٢ - واقترح انشاء لجنة مخصصة تضم اسرائيل والفلسطينيين وراعيي عملية السلام والمانحين الرئيسيين أصحاب النية في الاسهام في مهمة اعادة بناء الشرق الأوسط والأمانة . وينبغي أن تكون مهمتها هي تحويل الولاية الحالية للوحدة الخاصة ، التي تخطاها الزمن ، ومواقفها المتحيزة ، إلى مشاركة جديدة ومتوازنة للأونكتاد مع جميع الأطراف المعنية ، في محاولة للقيام بعمل بناء في الميدان . وقال إنه مما سيلقى الترحيب في هذا الشأن أن تتعاون وتشترك الوحدات الفنية المتخصصة للأونكتاد

في المهمة الضخمة الماثلة الآن . وقال إن الازدهار الاقتصادي والسياسي للكيان الفلسطيني ، وكذلك لجميع جيرانه ، يتطلب معدلا متسارعا من النمو الاقتصادي في الأراضي ، وتوفير المرافق الأساسية وتطوير قطاعات الانتاج القديمة والجديدة . ولكي تكون هذه التطورات ناجحة ، فإنها ينبغي أن تكون منسجمة مع الاتجاهات المتوقعة في كل من اقتصاد اسرائيل ، الذي سيبقى في المستقبل المنظور الشريك الاقتصادي الرئيسي للفلسطينيين ، وفي اقتصادات الأردن ومصر والدول العربية الأخرى .

٣٣ - وقال في ختام حديثه إنه قد تم الوصول إلى منعطف تاريخي وعميق حقا في الشرق الأوسط . وقد أظهر قادة اسرائيل والفلسطينيون شجاعة شخصية وسياسية معاً . ودعا إلى انهاء الأمور الشاذة التي لا تزال تميز علاقات اسرائيل بالأونكتاد . فهل باستطاعة الأمم المتحدة والأونكتاد وضع الماضي العقيم خلف ظهرهما؟ وهل باستطاعتهما أن يضعا السياسات الاقليمية المتحيزة جانبا وأن يبرهنا على أن الأمم المتحدة هي حقا منظمة عالمية قادرة على أداء دور في تشييد مبانٍ جديدة يمكن أن يسكن فيها الجميع؟ وقال إنه قد طُرح في واشنطن قبل أسبوع تحدٍ على المجتمع الدولي ، وإنه ينتظر ، بأمل وترقب ، استجابة لهذا التحدي ، ليس أقلها استجابة الأونكتاد .

٣٤ - وقال ممثل جمهورية كوريا إنه يؤيد الآراء التي أعربت عنها المجموعة الآسيوية وإنه يرحب بتوقيع الاعتراف المتبادل واتفاق الحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ويشكل هذا التطور خطوة هامة على الطريق المؤدي الى السلام في الشرق الأوسط والى السلام الدولي . وقد وقع هذا الحدث التاريخي بينما كانت الوفود تبحث تقرير الأمانة عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، وهو تقرير يساعد كثيرا على فهم الحالة الراهنة . وتمثل هذه المناقشة ظرفا مواتيا لإجراء مناقشة بشأن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الشعب الفلسطيني . وهناك عدة بلدان ، بما فيها الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان والبلدان النوردية ، تنظر في خطط لتقديم المساعدة الاقتصادية من أجل اعادة بناء منطقتي الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية فضلا عن خطط المساعدة التي تنظر فيها هيئات دولية مثل مجلس التعاون الخليجي والبنك الدولي للانشاء والتعمير . وأشار في ختام حديثه إلى المنح السابقة التي قدمتها حكومته بمقدار مليون دولار في شكل منح دراسية للطلبة الفلسطينيين . وقال إنه يود أن يؤكد أن حكومته تعتزم زيادة المشاركة في تقديم المساعدة الاقتصادية الى المنطقة عند طلبها ، وأنها ستنظر في أفضل طريقة لتقديم مثل هذه المساعدة .

٣٥ - وتحدثت ممثلة النرويج ، متكلمة باسم البلدان النوردية ، فقالت إن المناقشة المتعلقة بهذا البند تجري في مناخ سياسي جديد تماما . فقد اعترفت اسرائيل ومنظمة

التحرير الفلسطينية الواحدة منها بالاخرى ، وتم التوقيع مؤخرا على اعلان مبادئ في واشنطن . ويواجه المجتمع الدولي الآن تحديا قوامه تحسين مساعدته للشعب الفلسطيني والمساهمة في بناء السلام . وأضافت قائلة إن تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة يتوقف على التنمية الاقتصادية . وعليه ، يلزم توفير مساعدة اقتصادية على نطاق كبير في اطار التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي .

٣٦ - وقالت إن الحالة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية تستدعي معونة عاجلة وواسعة من الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الاطراف . كما أن اتفاق السلام يفتح امكانيات للتعاون الاقتصادي الاقليمي من أجل بناء أمن مشترك ومستقبل مشترك . وبالرغم من الصعوبات التي سيواجهها تنفيذ الاتفاق ، فإن هذا الاتفاق سيوفّر فرصا لتعزيز الثقة وتوسيع التعاون .

٣٧ - واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين توفير أكبر قدر ممكن من الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي ، مع قيام وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين ومنظمات الامم المتحدة الاخرى بأداء دور رئيسي . ويتعين توضيح الدور المحدد لكل منظمة ، بما في ذلك الاونكتاد ، في ضوء التطورات المقبلة ، وإن كان ينبغي اعطاء برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي دورا رائدا في تنسيق المساعدة الدولية . وقالت إن البلدان النوردية ، التي تقدم بالفعل مساعدة كبيرة للشعب الفلسطيني ، مستعدة للمساهمة كليا في المجهود الدولي المقبل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

٣٨ - وأشار المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (نيكاراغوا) إلى الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل بضعة أيام فقط فقال إن مجموعته تود أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها الطرفان في السعي إلى احلال سلام دائم في المنطقة . ومن شأن التقرير الذي أعدته أمانة الاونكتاد أن يساعد على تحديد المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاونكتاد ، في اطار اختصاصاته ، إلى الشعب الفلسطيني ، مع أخذ الروابط الاقليمية ودعم المجتمع الدولي في الاعتبار . وأضاف قائلا إن مجموعته تود أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لجميع جهود الامم المتحدة الرامية إلى تحديد الدور الذي يمكن لمنظومة الامم المتحدة ، والاونكتاد خاصة ، الاضطلاع به للمساهمة في تنمية الشعب الفلسطيني في اطار آفاق التعايش السلمي بين اسرائيل وفلسطين .

٣٩ - وقالت ممثلة الجزائر إن المناقشة المتعلقة بهذا البند تجري ضمن سياق ايجابي يعقب توقيع اتفاق السلام في واشنطن ، وهو اتفاق ترحب به . وأضافت قائلة إن

عملية السلام ، التي تأمل أن تكون شاملة ، تتطلب دعما طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي . وقد كان دور الأونكتاد في هذا الصدد مفيدا وثمينا في الماضي ، وذلك من خلال اعداد التقارير السنوية عن الحالة الاقتصادية المتدهورة في الأراضي المحتلة . ومضت قائلة إنها ترى أنه ينبغي أن يؤخذ عمل الأونكتاد في الاعتبار ، ولا سيما الدراسة المتعددة القطاعات التي تجريها الوحدة الاقتصادية الخاصة والتي تغطي ٢٣ قطاعا اجتماعيا واقتصاديا يمكن أن تستفيد من جهود التعاون التقني الدولية . وهي ترى أن هذه الدراسة يمكن أن تكون مفيدة جدا وأنه ينبغي ، بالتالي ، تعزيز دور الأونكتاد في سياق أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي سيعهد اليها الآن بدور نشيط في تدعيم عملية السلام .

٤٠ - أعرب الأمين العام للأونكتاد عن تقديره لتعهدات العديد من الوفود أثناء المناقشة التي أجرتها اللجنة بتقديم الدعم لجهود الشعب الفلسطيني في الاضطلاع بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة البناء والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين . وقال إنه مما يدعو الى الارتياح أيضا ملاحظة أن الوفود قد شددت كذلك على المساهمة التي يمكن للأونكتاد أن يقدمها في هذا المسعى .

٤١ - وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به اسرائيل ، قال إن هناك عددا من النقاط التي يتعين إبداء تعليقات عليها . فقد قال ممثل اسرائيل إن التقرير المعروض على اللجنة "... لا يزال مصطبغا بما أصبح يمثل تقليدا طويلا من الغرض والتحيّز السياسيين ..." . وأوضح الأمين العام للأونكتاد أن من حق الوفود بالطبع أن تعرب عن حكمها على عمل الأمانة وأن من واجب الأمانة أن تأخذ مثل هذا الحكم في الاعتبار . ولكنه يبدو أن ممثل اسرائيل قد ألمح ، في ملاحظاته التالية ، الى أن هذا الحكم يستند الى لامبالاة مزعومة من جانب الأمانة تجاه الانجازات التي حققتها المحادثات بين اسرائيل والفلسطينيين . وأوضح أن تقرير الأمانة كان قد أعد قبل شهور من الوقت الذي أصبحت فيه الأغلبية العظمى من البلدان - وليس أمانة الأونكتاد وحدها - على علم بالتطورات الجديدة وما كان من الممكن للأطراف التي لم تكن تعرف شيئا عن المحادثات أن تتنبأ بنتائجها .

٤٢ - وأضاف قائلا إن ممثل اسرائيل قد تحدث أيضا عن "... القرار الواضح أنه من جانب واحد الذي اتخذته الوحدة الاقتصادية الخاصة بالشروع في دراسة مستقلة عن وضع البيئة في الأراضي ، فهذا الأمر لم يشكل مطلقا موضوع طلب من المجلس ..." . وردا على ذلك ، قال الأمين العام للأونكتاد إنه قد سبق له أن أوضح لممثل اسرائيل ، بشكل غير رسمي ، الأساس المنطقي للإجراء الذي اتخذته الأمانة . وأوضح بصفة خاصة أن الوفود كانت قد طلبت في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية أن تُؤخذ حالة

البيئة في الاعتبار على النحو الواجب في عمل الوحدة . وقد استرشدت الأمانة ، لدى النظر في هذه المسألة ، بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة فيما يتعلق بالمشروع المتعدد القطاعات الخاص بالأرض المحتلة ، وهو يشير تحديدا الى المستوطنات البشرية والأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني . وقال إن الأمانة قد خلصت الى استنتاج مفاده أنه ليس لديها بديل آخر غير بحث القضايا ذات الصلة بوضع البيئة بما يتفق مع التشديد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية . وأشار الى أنه قد تم أيضا إبلاغ ممثل اسرائيل بأن الأمانة ستكون مستعدة ، إذا ما رغبت الوفود في ذلك ، لحذف البُعد البيئي من المشروع المتعدد القطاعات . وأعرب عن ثقته في أن الوفود ستوافق على أنه يجب على الأمانة ، في حالة عدم ورود مثل هذا التوجيه الجماعي ، أن تمارس حدا أدنى من حرية التقدير في تفسير القرارات الحكومية الدولية فيما يتعلق ببرنامج العمل .

٤٣ - وفي معرض رده على نقطة أخرى أثارها ممثل اسرائيل ومفادها أن الوقت قد حان لأن "... تسدل الوحدة الاقتصادية الخاصة الستار على مساعيها ، ولأن تنحني بكياسة وتغادر المسرح ..." ، ذكّر ممثل اسرائيل بأن الوحدة الاقتصادية الخاصة قد أُنشئت لا على أساس أي اقتراح مقدم من أمانة الأونكتاد بل بقرار محدد صادر عن الأونكتاد السادس . ولهذا السبب فإنه ليس للوحدة الاقتصادية الخاصة أن تبادر بتصفية نفسها بنفسها . فهذه مسألة متروكة بالكامل للهيئات الحكومية الدولية المعنية ، وأعرب عن أمله في أن يعرب ممثل اسرائيل عن شواغله لدى تلك الجهة .

٤٤ - وتابع قائلا إن الوحدة الاقتصادية الخاصة ليست كيانا مستقلا قائما بذاته بمعزل عن أمانة الأونكتاد ، بل إنها تشكل جزءا لا يتجزأ من أمانة الأونكتاد ، وهي مسؤولة أمام الأمين العام للأونكتاد ، ولذلك فإن أية شواغل فيما يتعلق بأعمال هذه الوحدة ينبغي أن تُوجّه الى الأمين العام للأونكتاد وليس الى الوحدة الاقتصادية الخاصة . وقال إنه يعلم أن بضعة وفود قد تمسكت باعتراضها على القرار الذي اتخذه الأونكتاد السادس بإنشاء هذه الوحدة ، ولكنه يرى أن من المستغرب أن تدأب هذه الوفود على تحميل أمانة الأونكتاد المسؤولية عن قرار لم تتخذه هي بل اتخذته الحكومات بصورة جماعية .

٤٥ - وخلص الى القول بأن أمانة الأونكتاد ستتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ ما قد يتخذ من قرارات فيما يتعلق بطبيعة وتطور العمل المقبل للأمانة في هذا المجال .

٤٦ - وأعاد ممثل منظمة الوحدة الافريقية تأكيد تضامن منظمته مع الشعب الفلسطيني وأعرب من جديد عن تأييدها للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه

وإقامة دولة تحقق تطلعاته . وأشاد بالتقرير الممتاز الذي أعدته الأمانة بشأن هذا البند . وأشار الى أن التقرير يتناول بالتحليل ، في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط ، القيود التي تواجه الشعب الفلسطيني والدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يؤديه في تهيئة مناخ من السلم والتفاهم المتبادل في هذه المنطقة المضطربة . وقال إنه من هذه الزاوية أيضا ينبغي النظر الى البيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد .

٤٧ - وأعرب عن ابتهاج منظمته لقيام اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي لغزة وأريحا . فمن خلال هذا العمل الذي ينمّ عن شجاعة وبُعد نظر ، اعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، بينما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في العيش في سلام وأمن . وقال إنه من المؤكد أن عملية السلام لا تزال هشة وأن عقبات ستعترض مسارها ، خاصة وأن هناك قضايا صعبة لا يزال يتعين معالجتها . وأوضح أنه إذا ما قام المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده لدعم هذا الاتفاق وإقرانه بالمزيد من المعونة لتعزيز التنمية والتعاون ، فإن عهدا جديدا قد يبدأ في الشرق الأوسط يكرس فيه العرب والاسرائيليون مواردهم البشرية والطبيعية الغنية من أجل إيجاد منطقة يعمها السلم والحرية المشتركة .

٤٨ - وتابع قائلا إن القارة الأفريقية ، التي هي قريبة من الشرق الأوسط سياسيا وجغرافيا ، ترى في الأحداث الأخيرة امكانيات واعدة لتحقيق السلم والتنمية . وأعرب عن أمله في أن ينشأ في القريب العاجل مناخ من الثقة وأن يكون في التعاون الصريح بين العرب والاسرائيليين ما يعوض عن السنوات الضائعة في النزاع والتوتر . وفي الختام ، أعرب عن أمله بمستقبل مشرق لشعب فلسطين الباسل ولجميع شعوب المنطقة .

٤٩ - وأشار ممثل الاتحاد الروسي الى الأهمية التاريخية التي يكتسيها التوقيع ، في واشنطن ، على إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقال إن من شأن هذا الاتفاق أن يتيح تحقيق تقدم رئيسي سريع في تعزيز العلاقة الاسرائيلية - الفلسطينية . وأشار الى أن بلوغ هذه المرحلة قد تطلب عملا مضنيا وأن بلده مستعد لأداء دور نشط في الخطوات العملية التي سيتعين اتخاذها الآن . وبالرغم من المشاكل التي لا تزال معلقة ، فإن الاتحاد الروسي يعتقد أن عملية السلام ستسفر عن اتفاق شامل . وقال إنه من الممكن ، بعد توقيع الاتفاق ، الشروع في تقديم مساعدة دولية فعالة من أولوياتها التنمية الاقتصادية لفلسطين . وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي الآن تنظيم المساعدة المالية لإتاحة تنمية أريحا وقطاع غزة . ويجب توخي إجراء التبادلات التجارية التي تعود بالفائدة على جميع بلدان المنطقة . ويمكن

للأونكتاد أن يضطلع بدور في هذا المجال . ولهذه الغاية ، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل عملها كما في الماضي بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في المنظومة .

٥٠ - وتابع قائلا إن الاتحاد الروسي قد شارك في المناقشات مع جميع الأطراف المعنية منذ بداية عملية السلام وإنه ظل شريكا نشطا في التحرك لإحلال السلم في العالم . وقال إن روسيا تود الآن أيضا أن تكون طرفا نشطا في تنفيذ هذه الخطة . وأوضح أنه سيجري أولا عقد مؤتمر دولي للبلدان المانحة في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر لوضع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني موضع التنفيذ . وستشارك المنظمات الدولية ، ومن بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، في هذا المؤتمر الذي سينظر في جملة أمور منها التعهدات التي صدرت بالفعل عن بعض البلدان وامكانيات التنمية في الأرض الفلسطينية . وستجري في الشهور الثلاثة القادمة تسوية القضايا المعلقة فيما يتصل بالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني . واختتم كلامه بأن أعاد تأكيد استعداد الاتحاد الروسي للعمل من أجل إعمال جميع القرارات التي يشارك في اتخاذها .

٥١ - وأعرب ممثل فلسطين عن عميق شكره للوفود لما أدلت به من بيانات وقدمته من تعهدات لتقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء . وأعرب عن شكره للأمين العام على البيان الواضح والهام الذي أدلى به أمام اللجنة . ولاحظ أن ممثل اسرائيل قد طلب تصفية الوحدة الاقتصادية الخاصة . وقال إن هذا ليس موقفا جديدا تتخذه اسرائيل في هذا الشأن ، وهو موقف يستند الى اعتبارات سياسية ، وإنه يبدو أن ممثل اسرائيل لم يستوعب بالكامل انعكاسات الحدث الذي شهده العالم في واشنطن قبل بضعة أيام .

٥٢ - وأكد من جديد أن مرحلة إعادة البناء بالنسبة للشعب الفلسطيني ، خلال الفترة الانتقالية المحددة بموجب الاتفاق ، هي مرحلة يحتاج فيها الشعب الفلسطيني إلى دعم كامل في جميع مجالات الحياة . وقال إن الشعب الفلسطيني يعلق أهمية عظيمة على عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة في فترة إعادة البناء القادمة . وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ فرقة عمل للتحضير لمشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية ، وهو ما فعلته معظم بلدان العالم . وقال إنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن ، في الوقت الذي يستعد فيه العالم كله ، بما في ذلك اسرائيل ، للمساعدة في إعادة بناء المجتمع الفلسطيني الذي دمره الاحتلال ، أن يقترح ممثل اسرائيل تفكيك وحدة من الوحدات التي تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على المستوى الاقتصادي . وأوضح أن هذا الموقف يتعارض تعارضا تاما مع الاتفاق ، وأنه يبدو أن الممثل الاسرائيلي لم يفهم أحكام هذا الاتفاق ، إذ أن وزير الخارجية الاسرائيلي قد طلب من المجتمع الدولي مساعدة الشعب الفلسطيني في مرحلة إعادة البناء . والوحدة

الاقتصادية الخاصة التابعة للأونكتاد هي واحدة من الهيئات التي تعمل على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي التي لا تزال تحتلها اسرائيل .

٥٣ - وأضاف قائلا إنه يبدو أن بعض الناس يعتقدون أن المشكلة في المنطقة قد حُلّت ومن ثم فإن جميع الأمور يجب أن تتغير . إلا أن المشكلة لا تزال قائمة في الواقع . فما حدث حتى الآن هو أن الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني قد اتفقا على اعلان مبادئ لا يزال يتطلب التنفيذ . وقال إن هذا بدوره لا يتطلب اتفاقا واحدا بل الكثير من الاتفاقات المنفصلة ، وأن كل شيء هو موضوع للتفاوض . وأشار إلى أنه لا يمكن الحكم مسبقا على نتائج هذه المفاوضات قبل بدئها وأن الطريق لا يزال طويلا وصعبا .

٥٤ - وأكد من جديد أنه ينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة ، بما فيها الأونكتاد ، أن تواصل عملها لصالح الشعب الفلسطيني . ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها . وقد صرح مسؤول اسرائيلي في مقابلة ستُنشر قريبا أن الاتفاق الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يُلزم أي جانب من الجانبين . وهذا يعني أنه يمكن لاسرائيل في أية مرحلة أن تتخلى عن هذا الاتفاق ، فما الذي يكون قد تحقق عندئذ إذا ما تم تفكيك كل ما بنته الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني ، استنادا إلى اتفاق يمكن أن تتخلى عنه اسرائيل في أي وقت؟ وقال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وهي ليست مجرد قضية اقتصاد بل هي قضية وطنية تنطوي على بعد اقتصادي وأبعاد أخرى .

٥٥ - وذكّر ممثل الجمهورية العربية السورية بقرار مؤتمر الأونكتاد ١٤٦ (د - ٦) بإنشاء الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) والذي أقرته الجمعية العامة . وقال إن أمانة الأونكتاد قد حاولت تنفيذ ولايتها بأمانة وإخلاص ، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها من حيث الموارد المحدودة واعتراض بعض الدول على ولايتها . وأشار إلى أن تقارير الأمانة توفر مساهمة ايجابية هامة في تسليط الضوء على الأحوال المعيشية المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

٥٦ - وقال إنه منذ توقيع الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني الذي عُقد مؤخرا ، تم تسليط المزيد من الضوء على واقع الأوضاع الحرجة التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش في ظلها وعلى الحاجة إلى توفير مليارات الدولارات لمساعدة الشعب الفلسطيني في المستقبل . وهذا قد أثبت أن التقارير السابقة التي أعدتها الأمانة كانت بالفعل ضرورية وهامة ودقيقة وأن الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه التقارير كانت أعمق حتى

مما كان يدركه الكثيرون . وأشار إلى أن الوحدة قد أسهمت مساهمة ايجابية عن طريق إعداد الدراسات للمجتمع الدولي بشأن الأحوال المعيشية الحرجة للشعب الفلسطيني . وتبعا لذلك فإن أمانة الأونكتاد والوحدة الاقتصادية الخاصة تستحقان الشكر على الدور الذي اضطلعتا به .

٥٧ - ولاحظ ، على مستوى آخر ، أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أنشأ فرقة عمل تشتمل على عدد من وكالات الأمم المتحدة للمشاركة في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني . واقترح أن يقوم الأمين العام للأونكتاد باسترعاء انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى المساهمة الايجابية التي يمكن للوحدة الاقتصادية الخاصة أن تقدمها على هذا المستوى ، بالاضافة إلى تقارير ودراسات ومساهمات الوكالات الأخرى . ومن شأن هذا أن يساعد فرقة العمل على التوصل إلى تقييم شامل وواقعي لحالة الشعب الفلسطيني . واختتم كلامه بأن أعاد تأكيد تأييد عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الوحدة في إعداد التقارير والدراسات كما فعلت في الماضي وأن يتم تعزيزها . وقال إن وفده سيواصل دعم الأمم المتحدة في كافة مساعيها الرامية إلى تحقيق العدل والسلم .

٥٨ - وقال ممثل اسرائيل إن المناقشة حول هذا البند قد حُوّلت الى مسارات مؤسسية عقيمة وغير ضرورية . وأعرب عن اعتقاده بأنه من الضروري التطلع نحو المستقبل في الشرق الأوسط الذي سيشهد في القريب العاجل عملية تحول جذري . ففي الماضي ، فإن الاحتلال والمقاطعة قد فرضا المعاناة فتعثر التقدم الاقتصادي ، وهو أمر يمكن تغييره . وقد أوشك الطرفان في اتفاقات واشنطن ، وأصدقاؤهما ، وراعيا عملية السلام ، والمانحون المرتقبون على البدء في الاضطلاع بالمهمة الهائلة المتمثلة في البناء وتحقيق الوفاق . والمسألة المعروضة على مجلس التجارة والتنمية هي ما إذا كان الدور الذي يتعين على الأونكتاد الاضطلاع به سيكون دورا بناء يقدم مساهمة غير متحيزة وذات مغزى في تحقيق المصالح الحقيقية لجميع أولئك الذين يجب أن يعيشوا معا في المنطقة .

٥٩ - واقترح أن يتم ، في هذه المرحلة ، اجراء حوار بين الأطراف المعنية . وقال إن وفده ، وإن كان لا يقترح استحداث مؤسسات جديدة ، يود بالتأكيد أن يشهد تغييرات في المؤسسات القائمة وأنه سيواصل تناول هذه المسألة حسب الاقتضاء . وأشار إلى أنه يوجد داخل الأونكتاد رصيد وفير من المعرفة المتخصصة في العديد من المجالات ذات الصلة . وقال إن عملية التخطيط للمستقبل ستكتسب زخما سريعا في الشهور وليس السنوات القادمة ، وأن الأسس قد أُرسيت في المفاوضات التي جرت حتى الآن وأن التقدم سيتسارع في إطار اللجنة الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية المشتركة ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب إعطاء هذه المسألة درجة من الإلحاح .

٦٠ - وتابع قائلا ان الاقتراح المعروض على مجلس التجارة والتنمية يتمثل في بدء عملية مناقشة تُنظَّم تحت رئاسة شخصية تكون مقبولة لدى الجميع ، وتُجرى دون صفة رسمية ودون هياكل ، وبدون ميزانيات أو آليات مؤسسية . وسيكون الغرض من هذه المناقشات تقديم توصية إلى مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بالمشاركة البناءة والكفؤة للأونكتاد في أداء المهام المقبلة . وقال إنه ينبغي أن تتاح لجميع الأطراف إمكانية المشاركة ، مع ضمان تعامل بعضها مع البعض على أساس المساواة والانفتاح والشراكة ، دون أي قيد غير الالتزام الصارم بتقدير الواقع . وفي الختام ، قال إن مهمة المجلس ينبغي أن تكون مهمة ايجابية - رسم معالم نهج جديد ، وتشجيع وتعزيز الوفاق ، وقبل كل شيء استخدام الأدوات المتاحة له لتقديم مساهمة ترقى إلى مستوى القيم التي ينادي بها .

٦١ - وقالت ممثلة مصر إنها توافق على أن عمل الأونكتاد بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ينبغي أن يحظى بدعم فعال . وأوضحت أن الوحدة الاقتصادية الخاصة قامت في الماضي بأداء مهامها أداء كاملا وأعدت دراسات مفيدة في مجال اختصاصها . وقالت إنه لا يكفي اليوم ، في هذه المرحلة الحرجة ، الاشادة بالعمل الذي اضطلعت به الوحدة في الماضي بل إنه من الضروري تعزيز مصداقية الدراسات التي تعدها الوحدة على المستويين الاقليمي والدولي بحيث تُؤخذ في الاعتبار إلى جانب التقارير والدراسات الأخرى المعدة حول هذا الموضوع . ولهذه الغاية ، ينبغي للوحدة أن تنضم إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بفرقة العمل . وطلبت اجراء مشاورات في هذا الصدد بحيث يمكن تعزيز أنشطة الوحدة على ضوء التطورات في المنطقة .

الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

٦٢ - أحاطت اللجنة الثانية للدورة علما ، في جلستها الخامسة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/40(1)/8) وبالبيانات التي جرى الادلاء بها خلال المناقشة الرسمية حول هذا البند .

المرفق الخامس

العضوية والحضور*

١ - مُثّلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ، والأعضاء في المجلس:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الامارات العربية المتحدة
أندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
ايرلندا
ايطاليا

باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل

البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش

بنما
بنن
بوتان
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة
الدانمرك
دومينيكا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين ، انظر الوثيقة TD/B/40(1)/INF.2 .

السلفادور	لختنشتاين
سلوفاكيا	ليبيريا
سنغافورة	مالطة
السنغال	ماليزيا
السودان	مدغشقر
السويد	مصر
سويسرا	المغرب
شيلي	المكسيك
الصين	المملكة العربية السعودية
العراق	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
عمان	وايرلندا الشمالية
غانا	منغوليا
فرنسا	ميانمار
الفلبين	موريشيوس
فنزويلا	النرويج
فنلندا	النمسا
فييت نام	نيبال
قطر	نيجيريا
الكاميرون	نيكاراغوا
كندا	نيوزيلندا
كوبا	الهند
كوت ديفوار	هنغاريا
كوستاريكا	هولندا
كولومبيا	الولايات المتحدة الامريكية
الكويت	اليابان
كينيا	اليمن
لبنان	اليونان

٢ - وكانت الدولة التالية العضو في الاونكتاد وغير العضو في المجلس ممثلة في الدورة:

الكرسي الرسولي

٣ - وشارك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩) .

٤ - ومثلت في الدورة وحدة التفتيش المشتركة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما مثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات .

٥ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
كما مثل الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
وكالة التعاون الثقافي والتقني
اتحاد المغرب العربي
الجماعة الاقتصادية الأوروبية
المنظمة الدولية للهجرة
المكتب الدولي للمنسوجات والملبوسات
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي .

٧ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

<u>الفئة العامة</u>

لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)
الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي لمتعهدي النقل السريع
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
الرابطة العالمية لقدامى متدربي وزملاء الأمم المتحدة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء

<u>الفئة الخاصة</u>

الرابطة الدولية للنقل الجوي
الرابطة الدولية للمصارف الاسلامية

- - - - -